



PROVISIONAL

A/40/PV.89  
9 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)

السيد دي بينيبيس

: الرئيس

(كوستاريكا)

السيدة كاسترو دي باريش

: شم

(نائبة الرئيس)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم : تقرير الامين العام [٢١] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمحيدات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٢١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبـادرات

السلم : تقرير الامين العام (A/40/737)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ان اذكر الممثلين انه ، وفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة المعقودة صباح اليوم ، ستقبل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الخامسة مساء .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ان اتكلم باسم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال . ان تطـور الحالة في امريكا الوسطى ما زال يسبب لنا قلقا بالغا . فتتفاقم الصراعات منذ عام في منطقة نشترك معها في الكثير من التقاليد التاريخية والثقافية لا يجلب على سكانها ، ضحايا العنف ، المعاناة ويلحق بهم خسائر مادية فادحة فحسب بل وينتـسوى ايضا على مخاطر جمة تهدد بتمعيد حدة التوتر واستفحاله .

وما زلنا على قناعة بأن التوصل الى حل ناجع للـزمة في امريكا الوسطى لن يتأتى باللجوء الى القوة ، بل بتسوية ودية تقوم ، حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة ، على احترام السيادة والاستقلال الوطنيين والسلمة الاقليمية ، وعدم انتهاك حرمة الحدود ، وعدم تدخل أى دولة في شؤون الدول الاخرى ، وعدم اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها ، وبوجه أعم ، عدم تدخل القوات الاجنبية في المنطقة .

وترتبط هذه المبادئ ارتباطا وثيقا بالقيم والمثل العليا التي تأخذ بها ديمقراطياتنا التعددية ، والتي تتمثل عناصرها الاساسية في مشاركة جميع التيارات السياسية واجراء انتخابات حرة بمفـة دورية ، وكفالة حقوق الانسان وحياته الاساسية . ومن ثم ، يجدر بنا ان نشجع ، بكافة الوسائل الممكنة ، احترام سلمة الفرد وحرية

المحافة والنقابات وحرية العقيدة الدينية وذلك على النحو المنصوص عليه في العهدين الدوليين وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولكفالة النجاح التام لتلك الممارسة ، يتعين الدخول في حوار على الصعيد الوطني يستهدف وضع حد للعنف وعدم الاستقرار ، لافساح المجال في كل بلد من البلدان المعنية لتحقيق المصالحة الوطنية في إطار مؤسسات سياسية واجتماعية ، تعددية وديمقراطية .

أما اسباب عدم الاستقرار في المنطقة فمعقدة . وترجع ، في جانب كبير منها ، الى الظلم الذي تنطوي عليه الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية . ومن ثم ، يتوقف حل المشاكل ، كما ذكر الامين العام في تقريره الاستهلالي ، على الارادة السياسية لدى الحكومات في تدعيم مؤسسات الدولة ومعالجة الاسباب العميقة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة .

ويود الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال المساعدة قدر المستطاع على معالجة اسباب ما تشهده بلدان المنطقة حاليا من عدم استقرار وتهيئة الظروف لمستقبل افضل عن طريق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار السلم وحماية الديمقراطية .

ولذا لم نتردد ، منذ البداية ، في تقديم الدعم للعملية التي بدأتها وتشاير على متابعتها ، منذ عامين ، البلدان الاربعة من مجموعة كونتادورا بغية اقامة هيكل صلب ينبني عليه السلم في امريكا الوسطى .

فالمبادرة ترسي اسي تسوية سلمية شاملة تنبثق من المنطقة ذاتها ، تسوية تفاوضية يمكن ان تقبلها الاطراف بحرية . ذلك ان من شأنها تهيئة جو من الثقة ، الامر الذي يعد - في حد ذاته - شرطا مسبقا لا غنى عنه لاستئناف الحوار والتعاون بين الاطراف المعنية كافة .

وبغية دراسة سبل التشجيع ، بشكل ملموس ، على تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صادقت عليها بلدان امريكا الوسطى في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ في وثيقة اهداف كونتادورا ، عقد ، في ٢٨ و ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ في سان خوسيه ، بكوستاريكا ، اجتماع على مستوى وزراء الخارجية بين الاتحاد الاقتصادي

الاوروبي ودوله الاعضاء واسبانيا والبرتغال من جانب ، ودول امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، من جانب آخر . وقد أرسى ذلك الاجتماع - الذى وصفه الجميع بأنه تاريخي - عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي ، أسس هيكل جديد للعلاقات بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وامريكا الوسطى .

والمشاركون ، اذ يستمدون التشجيع مما لقيته تلك المبادرة من استجابة دولية مواتية ، يعتزمون مواصلة بغيه الاسهام في تعزيز الثقة داخل امريكا الوسطى وكذلك بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، من ناحية ، وامريكا الوسطى ، من ناحية اخرى ، كي يسهل فيما بعد توسيع نطاق ذلك التعاون وتوطيده بشكل مطرد .

ومن دواعي اغتباطنا ان اربعة بلدان ديمقراطية من امريكا اللاتينية هي : البرازيل والارجنتين وأوروغواي وبيرو ، انضمت رسميا هذا الصيف الى جهود المصالحة التي تظلع بها البلدان الاربعة القائمة بالوساطة وماندتها بنشاط . ويحدونا الأمل أن تفضي وثيقة السلم والتعاون المنقحة ، في غضون المهلة التي حددها واضعوها ، الى اتفاق نهائي يؤدي الى تسوية سلمية وشاملة يواكبها إنشاء آلية فعالة وكفاء للتنفيذ والمتابعة .

وجود نظام أمن اقليمي قابل للتطبيق كهذا ينشأ طبقا لقواعد القانون الدولي ، حرّي بأن يكبح جماح سباق التسلح بجميع اشكاله ، ويوفر الوسائل لتحديد وخفض الاسلحة والقوات العسكرية ، ويقضي على وجود القوات الاجنبية ، ويمنع أعمال التهديد وزعزعة الاستقرار والارهاب والتخريب .

ونحن على ثقة من انه من الضروري للبلدان المعنية ان تمتنع - الى ان يتحقق ذلك - عن القيام بأي عمل من شأنه ان يؤدي الى الاضرار بالعملية الجارية ، وأن تسهم بنشاط في تخفيف حدة التوتر وتسعى للتوصل الى حلول مناسبة للنزاعات القائمة .

في لكسمبرغ ، عقدت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال بالإضافة الى دول امريكا الوسطى ودول مجموعة الكونتادورا مؤتمرا ثانيا على مستوى وزراء الخارجية في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بهدف متابعة وتعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي اللذين بدأ في العام الماضي ، وفقا للمبادئ الواردة في إعلان سان خوسيه المؤرخ ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

وقد أكد المشاركون في مؤتمر لكسمبرغ أهمية استمرار المفاوضات الجارية حاليا بروح بناءة واستنادا الى مشروع اتفاق السلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخ ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وحشوا مجموعة كونتادورا مرة اخرى على الاستمرار في عملها لوضع التفاصيل النهائية لحل سلمي في امريكا الوسطى . وعندما تستكمل تلك المفاوضات بنجاح ، ينبغي اتخاذ الاجراءات الدستورية الضرورية لسريان مفعول وشيكة كونتادورا .

وتكرر بلدان الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال الإعراب عن إستعدادهما لتقديم الدعم بقدر ما في وسعها اذا ما طلب منها ذلك ، للعمل الذي تقوم به الدول المسؤولة عن تطبيق نصوص وشيكة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، ويمكن لتلك البلدان ان تسهم بمفّة خاصة في آليات التنفيذ والمتابعة .

لقد وقع في لكسمبرغ اتفاق نموذجي للتعاون الاقليمي بين الدول الاعضاء في المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وبنيما من جانب ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي من جانب آخر . وبتحقيق التعاون الوثيق والمؤسسي ، يستهدف هذا

الاتفاق تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة امريكا الوسطى والعمل على إطراد التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالمنطقة من أجل توفير قدر أكبر من الاستقرار السياسي . ويعتزم الاتحاد الأوروبي واسبانيا والبرتغال تقديم مساعدة إلى المشاريع الإقليمية على أساس أولويات وأهداف المنطقة التي تتحدد وفقا للاتفاق المشترك . ونأمل بذلك أن نقدم اسهاما بناء وفعالا في الجهود التي يبذلها من يسعون بالوسائل السلمية لإيجاد حلول لصعوبات المنطقة وهي التي تعتبر من أكثر مناطق الصراع حساسية على ظهر كوكبنا ، وذلك حتى يحل الحوار محل المواجهة ونكفل أن تؤدي المفاوضات إلى سلام دائم قائم على الحرية والعدل والتقدم .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن السلم

في امريكا الوسطى ومن أجلها مطلب طالب به العديد من المتكلمين طوال المناقشة كلها في هذه الدورة ، وهو إفصاح عن التذمر المتزايد للشعوب وللعديد من المنظمات والمؤسسات بمختلف أنواعها التي وجهت هذا النداء مرارا . ولا يمكن تحقيق السلم في امريكا الوسطى إلا عن طريق وضع نهاية لتدخل الولايات المتحدة التي تقوم بالانتهاك الصارخ لجميع مبادئ القانون الدولي ولالتزاماتها الخاصة بموجب الموك القانوني التي هي طرف فيها ، بمهاجمة نيكاراغوا عسكريا عن طريق تسلح ومساندة ما يسمى بالكونتراس وتقديم المشورة لها وهي قوات من المرتزقة في خدمة مصالح الولايات المتحدة .

والسلم في امريكا الوسطى يعني تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإعادة الاستقرار للملايين من البشر الذين يتطلعون بلهفة إلى حقهم في حياة أفضل من حيث التعليم والصحة والغذاء .

بأي حق تنظر الولايات المتحدة في تقديم المساعدة العلنية أو السرية إلى الذين تسببوا في موت الآلات من الأطفال والنساء والمسنين ، والمزارعين والعمال والطلبة ، وقاموا بتدمير الممتلكات والمدارس والمستشفيات ؟ لماذا تخشى الولايات المتحدة من تحقيق السلام مع نيكاراغوا وقبول التحدي المحتمل لشعب نيكاراغوا إذا ما كرس كل طاقاته للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟ ليس كل ذلك ذريعة للقيام بحشد

وحدات بحرية وجوية ضخمة في المنطقة بمغمة دائمة ؟ إن طلقات الرصاص وهدير المدافع لا يمكن ان يسكتا الصرخات القوية للشعوب من اجل العدل والسلم والحرية في امريكا التي نعيش فيها .

ان امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي جزء من اكثر اجزاء العالم التي عانت بصورة مباشرة ولا تزال تعاني من اعمال العدوان التي تقوم بها الدول الاستعمارية والامبريالية .

لقد اوضح وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في لواندا الاتي :

"نشير بقلق بالغ ان الحالة في امريكا الوسطى في الوقت الحالي

تجعلها واحدة من بؤر التوتر الساخنة الرئيسية على الصعيد الدولي" .

ثم واصلوا بيانهم قائلين انه رغم

"النداءات المستمرة لحركة عدم الانحياز وبقيّة المجتمع الدولي ،

والجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية سياسية ، تتفاوض بشأنها مجموعة

كونتادورا ، ظلت الحالة تتدهور نتيجة لسياسات الامبريالية القائمة على

التدخل بجميع اشكاله وهي سياسات تشكل ، بالإضافة الى حالة الفقر والاضطهاد

التي عانت منها المنطقة تاريخيا ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن".

ومنذ ١٩٨٢ حاولت بلدان مجموعة كونتادورا ، ببذل جهود مشابرة ومبـورة وبالتغلب على مصاعب جمة ، ان تجد حلا ملهما لمشاكل امريكا الوسطى . وقد حظيت المجموعة ولا تزال تحظى ، بتأييد بلدى . وقد انضم الى هذه المجموعة فريق دعم ليما المؤلف من الارجننتين وبيرو واوروغواى والبرازيل ، مما يوضح الاهتمام العميق للجميع في منطقتنا ببدء كارثة اصابتها بها الشمال الفظ والوحشي الذى يزدرينا ، على حد قول البطل الوطنى لبلدى خوسيه مارتى .

وقد برهنت نيكاراغوا بصورة ملموسة على رغبتها الصادقة في السلم ، وهي التي تعرضت للعدوان العسكرى وتدفع من دماء الالاف من ابنائها ثمنا غاليا لحقها غير القابل للتصرف في ان تقرر لنفسها مصيرها الوطنى . فقد رحبت ماناغوا بوشيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، على الرغم من بعض جوانبها التي يعمد قبولها ، واعلن الرئيس دانييل اورتيغا استعدادا لتوقيعها . وقد اختارت واشنطن ان تعتبر ذلك من قبيل الديماجوجية ، لانها لا تملك حجة وجيهة تسوغ بها رفض توقيع وشيقة السلم واراقت ان تغلق هذا الباب لتواصل حربها القذرة ضد نيكاراغوا .

وتواصل مجموعة كونتادورا اليوم بذل جهودها لتحقيق تقارب بين الآراء وصياغة وشيقة يمكن ان توفر ضمانا للجميع . واذا ما اريد لتلك الوشيقة ان تكون ضمانا حقيقيا للجميع ، فعين ان تتضمن العناصر اللازمة لمون ملم وامن نيكاراغوا التي تتعرض للهجوم ، كما اوضح الرئيس دانييل اورتيغا مؤخرا . وحقيقة الامر انه لن يستتب السلم في امريكا الوسطى الا عندما تبدي الولايات المتحدة الارادة السياسية للتوصل الى اتفاق .

قبل عدة ايام مضت ، وجه الرئيس دانييل اورتيغا ، رئيس نيكاراغوا ، من فوق هذه المنصة نداء بناء الى رئيس الولايات المتحدة باستئناف المحادثات الشائبة بين البلدين ، لان المعضلة التي يتعين حلها لتسوية الصراع الاقليمى تتمثل في موقف قيادة واشنطن ، الذين لا يريدون الاعتراف بحق شعب نيكاراغوا ورغبته الطبيعية في التصرف وفقا لمشيئته داخل اراضيه . وقد قوبل عرض الرئيس اورتيغا بالصمت . واظهر القوى



الشديد نفسه - بذلك - ضعيفا ، اذ بين انه يخاف في هذه الحالة الحوار المباشر مع بلد مد يدا اليه ، يدا لا تحمل سلاحا بل غصن زيتون .

في هذه الدورة الاربعين للجمعية العامة ، أفرد ١٠٨ من ١٢٨ متكلما جانباً كبيراً من بياناتهم لتناول ما يحدث في منطقتنا . الا يظهر ذلك القلق العميق من جانب الجميع لاستمرار الوضع المتفجر الذي يمكن ان يؤدي الى كارثة خطيرة ؟ ولو عنيست سلطات واشنطن بدراسة تلك البيانات ، لفطنت الى ان حلفاءها الرئيسيين انفسهم طالبوا هنا في الجمعية العامة بالجنوح للسلم . والواقع انه يكفيها ان تولي مزيداً من العناية لساتر البيانات لتفطن الى اننا جميعاً نريد السلم .

لماذا لا تتصرف الولايات المتحدة بطريقة جديرة بأهميتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية ، فتتعهد خلال هذه المناقشة بوقف المعونة التي تقدمها الى القتل المذهفين للشورة في نيكاراغوا ، واستئناف حوار مانزانيللو وتقديم مساعدة شابة الى بلدان مجموعة كونتادورا بغية إقرار السلم في المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتوق اليها شعوبنا ؟ لماذا لا تقتدي الولايات المتحدة بالقذوة الجديرة بالشناء للاتحاد الاقتصادي الاوروبي الذي اعلن هنا عن التوصل الى اتفاق مع بلدان امريكا الوسطى ؟

ان ضرورة مساعدة الجهود السلمية في المنطقة تعني ايضا ان الجمعية العامة يجب ان تكرر النداء الى حكومة السلفادور وجبهة فراباندو مارتى للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الشورية ، لاستئناف محادثات السلم في اقرب وقت ممكن . وتعني ايضا انه يجب مطالبة جميع الدول بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور والقيام ، عوضاً عن تقديم الاسلحة او غيرها من انواع المساعدة العسكرية ، بتشجيع استئناف الحوار الذي نريده جميعاً ، لاننا جميعاً نريد السلم . وليس من الممكن تصور السلم لبلد واحد دون غيره ، لان استقرار المنطقة يتوقف ايضا على التوصل الى حل تفاوضي للصراع في السلفادور .

لقد وجه النقد الى نيكاراغوا لاعلانها حالة الطوارئ ولكن دون ذكر السبب الذي دفعها الى ذلك ، والذي يتمثل في ان وكالة المخابرات المركزية تحاول زعزعة استقرار

الحكومة الساندينية كما قال السيد ادغار شامورو ، العميل السابق لوكالة المخابرات المركزية ، امام محكمة العدل الدولية . ما الذي يتوقعه الامريكيون في الشمال ؟ الا تدافع الثورة الساندينية وشعبها عن نفسها وان يجاروا مستفيشين مستسلمين ؟ إن أي ثورة تحترم نفسها كالثورة الساندينية لن تستسلم ابدا ، وستدافع عن الحرية بالظفر والنايل .

ولماذا تشن كل تلك الحملات المتعمدة بالهفاق الرامية الى التثوية على شعب نيكاراغوا ؟ ولماذا يفرض عليه حظر اقتصادي وتجاري ، في حين ان واشنطن التي تزعم انها تدافع الى هذا الحد عن حقوق الانسان قد منعت مجلس الامن ، عندما قام عنصرينو برييتوريا بقتل ١٠٠٠ اسود في جنوب افريقيا ، من تطبيق التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وفقا لرغبة المجتمع الدولي ؟ اين هو المنطق او الاتساق السياسي الذي تدعيه واشنطن ؟

من فوق هذه المنصة تعيد كوبا تأكيد استعدادها للاسهام في إقرار السلم في امريكا الوسطى ، كما قال الرئيس فيدل كاسترو . ان كوبا تحترم ومستؤيد الترتيبات التي قبلها بحرية شعب نيكاراغوا والثورة الساندينية .

السيد أرتاتشو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ظلت الازمة

في امريكا الوسطى ، منذ البداية ، مشار قلق خاص للحكومة الاسبانية . وقد أعرب وفد اسبانيا عن رأيه في مناقشة الحالة في امريكا الوسطى اثناء الدورة السابقة للجمعية العامة واثناء هذه الدورة الاربعين من خلال رئيس حكومة اسبانيا .

واليوم ، ينبغي أن نعترف ، بكل أسف ، أن تطور الحالة في امريكا الوسطى خلال الاثني عشر المضي كان تطورا غير ايجابي . فبمفة عامة ، استمرت المشاكل الكامنة وراء الازمة في الاقليم ، بل وتفاقت في بعض الحالات . وما زالت الازمة تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد امريكا الوسطى ، وقد ازدادت حدة التدهور من جراء توجيه كميات ضخمة من الموارد الى أنشطة غير انتاجية ، مما أدى الى زيادة تفاقم المشاكل الهيكلية في المنطقة .

وفيما يتعلق بالحالة السياسية ، تطورت تلك الحالة على نحو غير متوازن . ففي حين تحركت قدما عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في بعض البلدان ، توقفت عمليات المصالحة الوطنية في بلدان أخرى . وفي نفس الوقت الذي كان الحوار والمفاوضات تجري فيه بين بلدان المنطقة ، استمرت سياسات التحرش التي عرّضت مناخ الثقة للخطر ، أحيانا ، وهو المناخ الذي يتسم بأهمية حيوية لتقدم المفاوضات .

وفي ظل هذه الخلفية من التدهور الاقتصادي المتفاقم والمعاب السياسية الخطيرة ، يبرز عمل مجموعة كونتادورا على الدوام . وتعرب اسبانيا مرة أخرى عن إعجابها وامتنانها لتلك المجموعة . فرغم المآسي التي حلت مؤخرا بعضوين من أعضاء المجموعة ، واصلت البلدان التي تشكل المجموعة بذل جهودها للتوصل الى حل إقليمي تفاوضي ، كامل وسلمي ، لازمة امريكا الوسطى . وقد أدت تلك الجهود الى إعداد المشروع الختامي لوشيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي قدمت لها بلدان المنطقة في أيلول/سبتمبر الماضي ، وهي الآن محلّ مفاوضات مكثّفة . ووفد اسبانيا يعلّق أهمية كبرى على وضع حدّ زمني لإختتام هذه المفاوضات . ويتمشى ذلك مع الاقتناع واسع النطاق بأن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات السياسية الضرورية لإبرام اتفاق سلم .

وقد برهنت التطورات على مدى الأشهر الاثنى عشر الماضية أن الزمن ليس في صالح السلم في أمريكا الوسطى . وفي هذه اللحظة الحاسمة ، يتعيّن على بلدان أمريكا الوسطى أن تظطلع بمسؤولياتها التاريخية ، وتبذل المزيد من الجهود مبدئية الارادة السياسية لوضع حد لمعاناة شعوبها ، وتحويل الاقليم الى منطقة سلم . وفي التحليل النهائي ، يرجع الامر الى تلك البلدان لوضع الاسس اللازمة لحل المشاكل التي تعاني منها ، دون الاستسلام لإغراء إقحام الصراع في أمريكا الوسطى في إطار الجدلية العالمية ، خاصة وأن النزاع منفصل عن ذلك البعد العالمي من حيث منشئه وتطوره .

وبالرغم من ذلك ، فإن الازمة في أمريكا الوسطى تتجاوز ، من حيث ضخامتها ، نطاق عمل مجموعة كونتادورا والارادة السياسية لبلدان أمريكا الوسطى . فالمفاوضات الجارية تتطلب ، كيما تحقق هدفها المتمثل في إستتباب السلم تحقيقا كاملا ، الدعم المتّصف بالتصميم من قبل المجتمع الدولي . ولقد واجهت بلدان أمريكا اللاتينية هذا التحدي التاريخي . وتجلس تضامن أمريكا اللاتينية مع مجموعة كونتادورا مؤخرا من خلال تشكيل مجموعة الدعم . كما أعربت البلدان الأوروبية عن تأييدها دون تحفظ لعملية السلم الاقليمية . فالمؤتمر الذي عُقد مؤخرا في لكسمبرغ ، والذي أشار اليه بشكل أكثر تفصيلا ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، قد ساعد على تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى ، وهو الحوار الذي بدأ في سان خوسيه في عام ١٩٨٤ .

وإذا أراد المجتمع الدولي أن يكون دعمه فعّالا حقّا ، تعيّن على البلدان التي لها علاقات بالمنطقة ومصالح فيها ، أن تسهم بشكل حاسم في تعزيز عمل مجموعة كونتادورا ، لا بالامتناع عن القيام بها من شأنه عرقلة التوصل الى اتفاق سلم فحسب ، بل وبالقيام بمبادرات ملموسة ترمي الى التوصل الى اتفاق كهذا . وفي هذا السياق ، تعتقد اسبانيا أن استئناف حوار مانسانلو وعدم استخدام التدابير القسرية في العلاقات الاقتصادية والتجارية يمثل عنصرا من العناصر التي يمكن أن تساهم في بلوغ الاهداف التي أشرت اليها .

واسبانيا ، إذ تشعر بالقلق لمرور الوقت دون التوصل الى اتفاق نهائي ، تؤكد من جديد التزامها مواصلة تأييد الجهود المبذولة الآن للتغلب على الأزمة في الاقليم من خلال الحوار والتفاوض .

السيد بويي هوان نهات (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد ظلت امريكا الوسطى ، كجزء من نصف الكرة الغربي ، عرضة لتوترات تزداد حدة ، تواكبها أزمة الديون الخطيرة التي أصابت عددا من بلدان المنطقة بالشلل . ولا يمكن لأي امرئ أن يكون من السذاجة بقدر يسمح له بالاعتقاد بأن ذلك شيء حدث في سياق المواجهة بين الشرق والغرب . فكل ما ذكره المتكلمون السابقون عن اعتقاد راسخ ، يتلخص في أن هذه المنطقة ظلت نهب أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تسببت فيها قوى الامبريالية والرجعية . ويمكن للمرء أن يشاهد أعراض ذلك في المنطقة ، متمثلة في الفقر والمرض والامية والبطالة ، وبعبارة أخرى ، الشقاء والمعاناة لمئات الملايين من البشر .

(السيد هويي شوان  
نهاد ، فييت نسام)

وهناك حاجة للتغلب على كل ذلك بل وإزالته . وهذا على وجه التحديد هو ما تحاول أن تحققه شعوب المنطقة كيما تعيش حياة كريمة ، وتبني بلادها في ظل الرفاهية . وحتى يتحقق ذلك ، تحتاج الشعوب الى السلم والاستقرار ، والى الوقت والمساعدة . كما تحتاج ، قبل كل شيء آخر ، الى ما تعتبره أفضل شيء لها ، وهي تحتاج أن تصبح سيادة مصائرهما .

لكن قوى الشر لا تنظر الى الامور على هذه النظرة ، بل تود أن تظل تفرض إرادتها على تلك الشعوب . فقوى الشر هذه لا تطبق أن ترى الشعوب تتمتع بالاستقلال والمساواة في منطقة كانت تعتبرها فيما مضى تابعة لها . وعن طريق علاقات اقتصادية غير متكافئة ، تحاول قوى الشر ، جنباً الى جنب مع ممارسة الضغط الشديد ، جعل دول المنطقة تابعة لها وخاضعة لما تفرضه عليها . وعندما يختار بلد منها طريقه ، تصاب قوى الشر بالهستيريا . فمئذ منتين فقط ، وقعت غرينادا ، بلد رئيس الوزراء موريس بيشوب ضحية لذلك ، والان يحدث نفس الشيء لنيكاراغوا . فمئذ بداية الثورة الساندينية ، انتهجت قوى الشر سياسة معادية لها ، وقامت بتنظيمها مجموعات الكونتراس المناوئة للثورة الساندينية وتدريبها وتسلحها وتمويلها ، واستخدمتها للقيام في ارتكاب العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار في نيكاراغوا . وقد أدانت شعوب العالم باخذ العبارات قوة قيام مجموعات الكونتراس بقتل وخطف أبناء نيكاراغوا الابرياء ، فضلا عن زرع الالفام في موانئ نيكاراغوا وقصف الاهداف المدنية داخل اراضيها .

إن الحرب الخفية ضد هذا البلد تتحول بالتدريج الى حرب فعلية ، وقد ذكرت الصحافة مشاركة المرتزقة فيها على نطاق واسع ، كما أعلنت المقاطعة التجارية لنيكاراغوا . أما وجود السفن الحربية على مقربة من مواحل نيكاراغوا فيذكرنا بالتهديد المستمر باستخدام القوة ضد نيكاراغوا . ولقد اعتمدت "مساعدة انسانية" تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار . والكل يعلم أن تلك "المساعدة الانسانية" لا تقدم إلا للمسابات الكونتراس ، لا لحاياتها . فهي مساعدة عسكرية غير مباشرة . وفي الوقت

نفسه ، تحاول القوى الامبريالية به بذور الفرقة بين بلدان أمريكا الوسطى . أما حوادث الحدود فقد تستخدم كذريعة تفني بالغرض لاتخاذ إجراء عسكري مباشر ضد نيكاراغوا . وهذا بدوره يعني بغرض القتل لديها لأنها أعلنت أكثر من مرة عن عزمها على "الاطاحة بالحكومة الساندينية" و "التخلُّم من الساندينية بالقوة إذا لزم الامر" .

إن نيكاراغوا لا تكفّ فمينة لجيرانها ، ولا يمكن أن تهدد أي بلد آخر وينبغي أن تعترف المصادر الأمريكية نفسها بأن نيكاراغوا تفتقر الى الامكانيات التي تسمح لها بالهجوم على جيرانها ، وان قدرتها الدفاعية لم تتزايد إلا كاستجابة مباشرة لتهديد قوى الثورة المضادة والولايات المتحدة . ويلاحظ مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية في دراسة له صدرت في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، عن أمريكا الوسطى أنه ما من بلد في المنطقة قادر على شنّ هجوم على بلد آخر ، وما من بلد يخشى هجوماً من بلد مجاور .

وتخلّم الدراسة الى ما يلي :

"وحقيقة الامر أن البلد الوحيد في المنطقة الذي يواجه خطر الغزو من قوات نظامية هو نيكاراغوا ، والبلد الوحيد الذي يمكن أن يقوم بذلك هو الولايات المتحدة" .

هذا هو الممدر الحقيقي للتوتر وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أمريكا الوسطى ، سواء في نيكاراغوا ، أو السلفادور ، أو بورتوريكو .

ولن يكون هناك حل عسكري لازمة هذه المنطقة ، ولا يمكن أن تحل بقوة السلاح . فالازمة يجب أن تزول عن طريق حل شامل يعالج جميع أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية . وهذا الحل يمكن أن يتأثر عن طريق عملية كوندادورا التي تؤيدها بلدان عديدة من داخل المنطقة وخارجها . ولقد أظهرت حكومة نيكاراغوا في عدة مناسبات استعدادها الطيّب فيما يتعلق بالتصوية السلمية للقضايا الإقليمية . كما أنها ما زالت ملتزمة بالمباحثات الثنائية مع الولايات المتحدة في مانزانيلو بالمكسيك الرامية الى إيجاد حل يتعلق

(السيد بوبي شوان)

(نهات ، فييت نام)

بالعلاقات بين البلدين . وللاسف لجأت الولايات المتحدة في كل هذه الحالات الى المناورة . وبالنسبة للمحادثات الثنائية ، اتخذت موقفا متعجرفا عن طريق فرض شروط مسبقة غير مقبولة لنيكاراغوا ، وهي جاهدة في تعطيل عملية كونتادورا عن طريق المطالبة بادخال تعديلات عديدة على احكام اساسية في وثيقة كونتادورا ، مع علمها علم اليقين أن هذه التعديلات تشوّه الوثيقة . فالدافع واضح ، وهو ما ورد في صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" بعدد الصادر في ١٦ آب/اغسطس :

"إن الولايات المتحدة ترفض أى اتفاق ملم في أمريكا الوسطى لا يحقق أهدافها الرامية الى الاطاحة بالساندينيين أو اجبارهم على مشاركة المناهضين لهم السلطة" .

كما جاء في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٥ :

"سوف تجد مجموعة كونتادورا نفسها في موقف حرج ، وهذا ما تريده الادارة الامريكية ، لان ذلك يمكّنها من المضي في نهج المواجهة دون أن تعيقها اتفاقات اقليمية أو حلول وسط نابذة من المفاوضات" .

إن الاعمال الوحشية التي ترتكبها القوى الامبريالية وأتباعها ضد نيكاراغوا قد أدانها المجتمع الدولي بأكمله ، ولاقت النقد حتى من حلفائها . فسياسة "البوارج الحربية" المنطوية على مفارقة تاريخية لا تلقى التأييد الشعبي ، وشعب نيكاراغوا قد حظي بتأييد أصدقائه ومساعدتهم الفعّالة له . ويثبت الاجتماع الخامس وإعلان مؤتمر لواندا المعني بأمريكا الوسطى تضامن حركة عدم الانحياز مع شعب نيكاراغوا والحكومة الساندينية .

ووفد جمهورية فييت نام الشعبية معجب بنيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، لتصميمها على الدفاع عن ثورتها وأرضها . ولقد أصبح كفاحها رمزا وقُدوة ، فهي دولة صفييرة تحمل السلاح للدفاع عن بقائها ضد عدو أقوى منها اقتصاديا وعسكريا . ونحن في الوقت نفسه نؤيد حكومة نيكاراغوا في موقفها الثابت والمبدئي المتجه الى إيجاد تسوية تفاوضية للمسائل الاقليمية . ونؤيد بالكامل الحق المشروع لشعب نيكاراغوا في الدفاع عن نفسه .



ونحن نؤيد بلدان مجموعة كونتادورا والبلدان الأخرى التي تعارض خطر العدوان المسلح على نيكاراغوا والتي تعمل على إيجاد حلٍّ عن طريق التفاوض للمنازعات والصراعات الإقليمية . ونشني على أمين عام الأمم المتحدة لجهوده الدؤوبة سعياً إلى إيجاد ذلك الحل . كما نتفق تماماً مع موقف بلدان حركة عدم الانحياز إزاء أمريكا الوسطى .

ويدين وفد جمهورية فييت نام الشعبية رفض الولايات المتحدة حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي ، ورفضها تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ونعتقد أنه إذا ما وضعت الولايات المتحدة حداً للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، سيصبح من الممكن إيجاد حل سلمي لجميع قضايا المنطقة .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد

اليابان أن السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى مسألة تهم العالم بأسره . فالأحداث الجارية في أمريكا الوسطى يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على أمريكا اللاتينية بأكملها ، بل ويمكن أن تؤثر على السلم والاستقرار في العالم قاطبة .

لذلك ، تتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة في أمريكا الوسطى . وهناك عدد من الأحداث التي وقعت مؤخرا ، بشكل خاص ، بات يشكل مصدر قلق بالغ لحكومة بلدى . ففي ١٣ ايلول/سبتمبر ، اشتبكت القوات العسكرية لنيكاراغوا وهندوراس على طول حدودهما المشتركة . وبعد فترة من الهدوء النسبي على طول الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا ، تبادل البلدان مرة أخرى إطلاق النيران يوم ٧ تشرين الاول/اكتوبر . ولا تزال التوترات سائدة على طول الحدود بين هذه البلدان .

وبذا فإن تخفيف حدة التوتر في المنطقة مسألة عاجلة للغاية . ولا يمكن حل المسائل المحتدمة في المنطقة بالمراع المسلح . وحكومة بلدى على اقتناع بأن التسوية السياسية يجب أن تتحقق نتيجة لجهود بلدان وشعوب المنطقة ذاتها . وانطلاقا من وجهة النظر تلك ، أيدت حكومة اليابان باستمرار وبقوة مجموعة كونتادورا منذ انشائها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . وفي اجتماعات عديدة على مستوى عال ، عقدت بين بلدى وبلدان مجموعة كونتادورا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى خلال العام الماضي ، أكدت حكومة بلدى مجددا ثقتها في الجهود التي تبذلها تلك المجموعة . وتأمل اليابان في أن تتمكن مجموعة كونتادورا ، بدعم دولي أوسع نطاقا كما ظهر في تشكيل فريق الدعم من جانب بلدان أمريكا الجنوبية ، من تحقيق تقدم حقيقي صوب إحلال السلم في المنطقة .

وتود حكومة بلدى الاشارة بإشادة بالغة ببلدان مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى الأخرى لما تبذله من جهود لا تكلّ سعيا للتوصل الى حل للمشكلة من خلال مفاوضات مستفيضة وطويلة . فحكومة بلدى تعتقد اعتقادا راسخا أن عملية كونتادورا تمثل أفضل فرصة للتوصل الى حل سياسي لهذه الازمة الاقليمية .

ولقد قنّمت مجموعة كونتادورا بالفعل إسهاما كبيرا في جهد يرمي الى ايجاد تسوية سياسية لمشكلة امريكا الوسطى ، وحددت المجموعة في وثيقة أهدافها الفايئات الرئيسية من المفاوضات السياسية ، كما أنها أرست أساس الاتفاق السياسي في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

وقد شملت جهود مجموعة كونتادورا ، التي ركّزت في العام الماضي على استعراض الوثيقة ووضعها في صورتها النهائية ، الاجتماع الذى عقد في بنما لمدة ٤٥ يوما وانتهى بالامس فقط ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر . وحيث أنه كان من الضروري حسم بعض المسائل عملا على كفالة التنفيذ السلى والفعال لهذه الوثيقة ، فإن حكومة بلدى تابعت ذلك الاجتماع باهتمام شديد . واود أن أشكر ممثل المكسيك على تزويده الجمعية العامة بأحدث المعلومات عن تلك المفاوضات صباح اليوم .

وتعتقد حكومة بلدى أنه ينبغي لهذه الجمعية العامة أن تجدد تأييدها لمجموعة كونتادورا ، كما ينبغي لها أن تتجنب المداولات الاستفزازية في الوقت الذى تقوم فيه مجموعة كونتادورا ببذل جهودها .

ينبغي تشجيع الحوار بين حكومة وشعب أى دولة من أجل تخفيف حدة الاضطراب السياسي الذى يجرى داخل حدودها . كذلك فإن تعزيز المبادئ الديمقراطية يعتبر من العناصر الاساسية في جهود مجموعة كونتادورا . لذلك ، فإن اليابان يحدوها امل وطيد في أن تبذل بلدان امريكا الوسطى ذاتها جهودا اكبر من أجل تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية . وفي هذا السياق ، ترحب اليابان ترحيبا حارا بالانتخابات الديمقراطية التي أجريت في غواتيمالا يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفي الوقت الذى تؤيد فيه اليابان جهود المجتمع الدولي ، فإنها تعمل أيضا على تعزيز السلم والتنمية بالمنطقة ، وترى أن التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في هذه البلدان امر ضرورى لإحلال الاستقرار في المنطقة .

واود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد للجمعية العامة أن اليابان ستبذل قصارى جهدها لمواصلة توسيع نطاق تعاونها الاقتصادى والتقني لبلوغ هذه الغاية .

السيد فاخاردو مالدونادو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

وفقا لقرارى مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٣ (١٩٨٥) وقرارى الجمعية العامة ١٠/٣٨ و ٤/٣٩ ، نناقش مرة أخرى الحالة في أمريكا الوسطى . ونحن ممتنون للأمين العام لتقريره (A/40/737) .

إن غواتيمالا ، إذ تشعر بالتهور المطرد للحالة في أمريكا الوسطى ، تشترك مرة أخرى في هذه المناقشة ، اقتناعا منها بأنه لا يمكن وضع نهاية لتلك الازمة الإقليمية إلا عن طريق حل منصف وشامل وتفاوضي ينبع ، في نفس الوقت ، من ارادة حكومات أمريكا الوسطى .

فمنطقة أمريكا الوسطى تعاني من أزمة حادة تؤثر عليها في كل المجالات ، وهي أزمة ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية مختلفة . ولم يحدث قط من قبل طوال تاريخنا أن تجمعت معا مثل هذه العوامل الضارة المختلفة والعديدة المتمثلة في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة تؤدي الى أوضاع توتر ومجابهة تؤثر على كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى . إن السلم والامن يتعرّضان لتهديد خطير من جراء تدهور الصراعات الداخلية التي تسبب الاحتكاك فيما بين البلدان ، مما يهدّد بحدوث مجابهة واسعة النطاق بكل ما ينطوى عليه ذلك من عواقب ، لا يمكن التنبؤ بها ، بالنسبة للمجتمع الدولي . ومن الصعب أن نقبل أن أمريكا الوسطى ، المتحدة عبر التاريخ والتي يجمعها مصير واحد مشترك ونظام اقتصادي للتكامل الإقليمي ، يمكن أن تعيش الآن في جو يسوده عدم الطمأنينة والافتقار الى التفاهم وانعدام الثقة .

وهذا التحدي التاريخي المتمثل في مصير لا مهرب من كونه مصيرا مشتركا يخطرنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، من ناحية ، الى الاستفادة من كل الموارد المتاحة لمنع التصاعد العسكري ، ويدفعنا ، من ناحية أخرى ، الى اللجوء الى قدراتنا الإبداعية لتعزيز علاقات التعاون والتفاهم التقليدية عملا على التوصل الى المصالحة النهائية فيما بين بلدان البرزخ .

إن نيكاراغوا تقبل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحترمها وتتمسك بها ، وهي نفس المبادئ التي تسترشد بها سياستها الخارجية وترتكز عليها . لهذا ، نشارك في كل مبادرات التفاوض التي تستهدف التوصل الى سلم مستقر ودائم في منطقة أمريكا الوسطى ، كما أننا ندعم مثل هذه المبادرات بنشاط . وكما نتصدى للآزمة التي نواجهها لا ينبغي لنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، أن نطرح الحوار والتفاوض جانبها ، حتى متى كانا من الأمور الشاقة المعقدة . وتشكل الجهود الدؤوبة المشابرة التي ما انفكت تبذلها مجموعة كونسادورا ، البديل الوحيد المتاح لنا للتوصل الى الحل الشامل الذي نتوق اليه جميعا .

ويمثل اجتماع المبعوثين المفوضين الذي اختتم بالأمس في بنما مرحلة جديدة في هذه الوساطة الدبلوماسية الأمريكية اللاتينية الهامة . إن مشروع السلم هذا ، الذي يحظى من المجتمع الدولي بتأييده القوي ، يمكننا من الإبقاء على سيولة الحوار وتخفيف حدة التوتر .

إن غواتيمالا تؤمن إيمانا قويا بمجموعة كونسادورا . فقد قامت تلك المجموعة ، ببصيرة شاقبة وإحساس موضوعي بأبعاد أزمة أمريكا الوسطى ، بطرح صيغ تقوم على مبادئ ومعايير القانون الدولي ، كما قامت بتعزيز الحوار الصادق وتوافق الرأي فيما بين حكومات أمريكا الوسطى من أجل اعتماد وثيقة الأهداف التي تتضمن المبادئ والالتزامات التي يمكن أن تكفل إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

ولقد نوقش في بنما النم المنقح لوثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وذلك في غضون مهلة الـ ٤٥ يوما المتفق عليها . وترى حكومة غواتيمالا أن تلك الوثيقة

التي حُصِّنت عن طريق مساهمات الحكومات الأخرى يمكن أن تكون صكا ملزما من الناحية القانونية . وأبناء أمريكا اللاتينية ومجموعة كونتادورا يعرفون تماما موقف غواتيمالا الثابت الذي لا يحيد . وليطمئنون بالتالي الى موقفنا البناء وتأييدنا كما يتسنى للاتفاقات التي تسنى التوصل اليها أن تدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن .

وعلاوة على ذلك ، يسعد غواتيمالا أن ترحب بإنشاء جماعة دعم بلدان كونتادورا المؤلفة من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو ، والتي أدخلت عنصرا ديناميا جديدا في عملية التفاوض .

ونحن ندرك مدى أهمية وضرة وضع وتعزيز اتفاق شامل ونهائي فيما بين حكومات أمريكا الوسطى ، يرسى أسس التعايش الإقليمي القائم على الاحترام المتبادل . فهذا الاتفاق الشامل من شأنه أساسا ، بالإضافة الى حل الخلافات السياسية والأمنية ، أن يعزز التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى ، باعتباره استراتيجية لتعزيز وتأكيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا بغية النهوض بالمؤسسات الديمقراطية والتعددية والنيابية التي تيسر المصالحة الوطنية .

إن العملية الديمقراطية الجارية حاليا في غواتيمالا تمثل ، بالنسبة لبلدنا ، مرحلة تكتسي أهمية خاصة في تمهيد الطريق لقيام حكومة مدنية نابعة من الحوار السياسي وإرادة أبناء غواتيمالا . وذلك الحدث يعد ، بدوره ، عاملا من عوامل الاستقرار في المنطقة ، وقد اعترف بأهميته في البيان المشترك الصادر مؤخرا عن اجتماع لكسمبرغ الذي عقد بين وزراء خارجية بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ومجموعة كونتادورا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وإسبانيا والبرتغال .

ولن نتراجع غواتيمالا عن إصرارها على أن التكامل في أمريكا الوسطى ، حتى في إطار المشاكل الهيكلية الحالية ، للمنطقة ، يعد استراتيجية كافية لتوطيد أركان التفاهم والتنمية المشتركة - في المقام الأول - فيما بين بلدان أمريكا الوسطى ، في إطار الاحترام المتبادل والاعتراف بالسمات المميزة الخاصة لكل بلد من تلك البلدان على حدة . فلا يمكننا أن نطمح الى تعميم نمط واحد في كل أمريكا الوسطى . بل ، على

النقيض من ذلك ، علينا أن نقبل ونسلم بفكرة الوحدة في إطار التنوع . ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا الموقف الواضح والصريح كان أيضا موضع تسليم في اجتماع لكسمبرغ ، بالتوقيع على إطار معاهدة للتعاون بين منطقتين تلتزم كل منهما بتعزيز عمليتها الخاصة بالتكامل . ويشدد البيان الوزاري المشترك على ضرورة النهوض بالمؤسسات المشتركة في أمريكا الوسطى لتعزيز التكامل الاقتصادي .

وقد لا يكون أثر هذه الاتفاقات أو أهميتها ملموسا بشكل مباشر وفوري ، إلا أننا على يقين من أنها تمثل عاملا إضافيا من عوامل استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى . وفي الوقت ذاته ، تمكن تلك الاتفاقات بلدان أمريكا الوسطى من تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وتعزيز تنسيق أنشطتها الخارجية مع بقية بلدان العالم . ويجدر التشديد هنا على أن هذه الرغبة في التكامل كانت ، ومستظل ، تراشا لكل أبناء أمريكا الوسطى .

إننا نؤكد من جديد عزمنا على مواصلة العمل دون كلل مع بلدان مجموعة كونتادورا لإحلال السلم والوثام في المنطقة . ونحن ندرك أن أي عملية تفاوضية مسن شأنها ، بالضرورة ، أن تكون طويلة وصعبة وتتطلب الصبر والمثابرة ، غير أننا نقبل الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار في أمريكا الوسطى . ولا يمكن تجاهل الواقع الجغرافي والسياسي إذا ما أردنا التوصل إلى حلول دائمة ومستقرة . ولا بد أن تحل الروح العملية المبدعة وسعة الأفق محل الخطب البلاغية العقائدية المكرورة والمضجرة ، ولقاء القمة الأخير في جنيف يوضح ذلك المبدأ .

ويعتقد وفدي أن إسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة في أمريكا الوسطى مفيد وهام بقدر ما يعزز المفاوضات وعملية السلم في المنطقة . وبالتالي ، يتعين أن تسفر هذه المناقشة عن توصيات واقعية وبناءة لإكمال ما ننجزه من عمل في إطار كونتادورا . كما ينبغي أن تساعد هذه المناقشة أيضا على تعزيز الإنفراج وتيسير مهمة الأمين العام في البحث عن حلول موضوعية . ويعتقد وفدي أن أي قرار لا يتسق وعملية التفاوض وواقع الأمور في أمريكا الوسطى سيكون مضلا وفي غير أوانه . وعلى هذا المحفل أن يتصرف بطريقة مفائرة .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زالت منطقة

أمريكا الوسطى تعاني من المنازعات المسلحة ، والأعمال الهدامة ، وأعمال القسر المباشر وغير المباشر ، والتدخل الخارجي . وقد ازداد العدوان وتضاعفت التهديدات خلال العام الماضي . وما زالت الحقوق المدنية والسياسية والنقابية ممنوعة في كثير من أنحاء المنطقة . وحكومتنا تأسف لهذه التطورات ، فقد أصبحت المنطقة معدرا للقلق الشديد .

ومصدر المنازعات الظلم الاقتصادي والاجتماعي المارخ السائد في المنطقة ، وأسبابه الجذرية موجودة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأمريكا الوسطى ، وهي أوضاع ترجع الى زمن يسبق بكثير المواجهة الحالية على الجبهتين الايدلوجية والاستراتيجية بين الشرق والغرب .

وقد أعلنت حكومتنا منذ البداية أن المنازعات في أمريكا الوسطى يجب أن تسوى بالوسائل السياسية لا العسكرية . وإن مستقبل أمريكا الوسطى يجب أن ينهني على التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي . ويجب أن تتاح الفرصة لشعوب أمريكا الوسطى لتطوير مجتمعاتها في سلم وحرية . ولا بد أن تحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة احتراماً كاملاً .

وقد وصلت عملية الكونتادورا الآن الى مرحلة حاسمة . فقد مئت مجموعة الكونتادورا للعشور على حل شامل يمكن تطبيقه في المنطقة بأسرها بالوسائل السلمية . وتعتبر هذه العملية محاولة أمريكية لاتينية صادقة لتعزيز السلم والتعاون في المنطقة . ويتطلب تحقيق العملية أن تصبح المنطقة بعيدة عن الطابع العسكري . كما أن هدف نزع السلاح وارد ضمن المبادئ الاساسية لوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون ، وهي مبادئ ازدادت أهميتها اليوم عما كانت عليه في أي وقت مضى .

ويجب أن تتاح لمجموعة كونتادورا الفرصة لإتمام عملها من أجل السلم في جو لا تعكره زيادة النزعات العسكرية أو التوترات بين الشرق والغرب . ومجموعة الكونتادورا تحظى بتأييد خاص من جانب أربع من دول أمريكا اللاتينية



الأخرى . وترحب حكومتني بانضمام هذه المجموعة الإضافية الى عملية كونتادورا الذي يؤكد الطابع المستقل والإقليمي لهذه العملية ، كما يؤكد أهمية التعاون الإقليمي . وهناك ظاهرة إيجابية أخرى ، هي استمرار تشجيع أوروبا للسلم والتنمية في أمريكا الوسطى . وقد ظهر هذا الاهتمام بوضوح في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في لكسمبرغ بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، وبين بلدان أمريكا الوسطى المعنية ، وانتهى بإبرام اتفاقية فائقة الأهمية .

تتمتع الولايات المتحدة في هذه المنطقة بنفوذ كبير لا سبيل الى إنكاره . ومن ثم ، فإنها قادرة على الاضطلاع بدور هام في عملية تعزيز السلم . ونحن نناشد الولايات المتحدة أن تقدم دعمها للنشط ، بلا قيد أو شرط ، لعملية كونتادورا ونحثها على أن تعمل بهذه الروح .

ينبغي للمجتمع الدولي أن يستبعد أية تدابير من نوع المقاطعة أو تقديم الدعم للجماعات المسلحة بما يخالف القانون الدولي ، وهي التي تعمل على الإطاحة بالحكومات الشرعية . ولا تؤيد حكومة السويد القرار الذي اتخذ بغرض جزاءات اقتصادية على نيكاراغوا ، وقد أعلنت تأييدها لقرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩٨٥ مايو . فالجزاءات تجعل مفاوضات السلام في أمريكا الوسطى أكثر صعوبة ، إذ أنها تتعارض مع المبادئ الواردة في اقتراحات السلم التي طرحتها مجموعة كونتادورا . كما أن هذه العقوبات تحد من قدرة نيكاراغوا على انتهاج سياسة خارجية مستقلة . وهناك احتمال واضح لأن تؤدي الجزاءات الى زيادة المتاعب الداخلية وتشديد حدة المواجهة .

وتوجه حكومتني اهتماما كبيرا لكون عمل مجموعة الكونتادورا يولي أهمية خاصة لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وكذلك للعدالة الاجتماعية والاقتصادية . وقد التزمت حكومة نيكاراغوا باتباع نظام سياسي يقوم على التعددية ، والتزمت بالديمقراطية . وهذا التزام جاد يكتسي أهمية فائقة . كما أننا نسدرك المعوقات المصاحبة لتحويل مجتمع ما من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، ولا سيما تحت

ضغط الصعوبات الاقتصادية والتهجم العسكري . واعتقادنا أن نيكاراغوا يجب أن تلقى التشجيع والمساعدة في هذا التحول . كما أن العمليات الديمقراطية في البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى يجب أن تلقى التأييد . ونعتقد ، في حالة نيكاراغوا ، أن المساعدة الخارجية للعناصر المناهضة للحكومة أضعفت المحاولات المبذولة لإيجاد الظروف المناسبة لإقامة مجتمع تعددي .

واعتقادنا أن الأعمال التي هدت السيادة الوطنية لنيكاراغوا كانت من العوامل الهامة التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ مؤخرا . وبالرغم من هذه الظروف ، تأسف الحكومة السويدية للقرار الذي اتخذته حكومة نيكاراغوا بإعادة إعلان حالة الطوارئ التي تحد من الحريات والحقوق المدنية ومنها حرية التعبير . ونأمل أن ترفع هذه التدابير في أقرب وقت ممكن .

ويشمل تأييد حكومتي لمجموعة الكونتادورا تشجيع المحادثات الشئائية للسلم بين الأطراف المعنية . وقد علمنا بارتياح بتشكيل لجنة الحدود المشتركة بين كوستاريكا ونيكاراغوا . وقد شاركنا في الترحيب بالمناقشات الشئائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وبال دعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) إلى كلا الحكومتين لاستئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منزانيو بالمكسيك من أجل تطبيع علاقاتهما تمهيدا لتعزيز الانفراج في المنطقة . لكننا علمنا بعد ذلك أن الاتصالات التي جرت مؤخرا بين الحكومتين قد قطعت . وقد سبب لنا ذلك قلقا بالغا ونحن ندعو مرة أخرى إلى استئناف المحادثات الشئائية بدون شروط مسبقة ، وعلى أساس من الاحترام المتبادل .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أعبر عن قلقنا لفشل المحادثات بين الأطراف المتنازعة في السلفادور . فقد كانت تلك المحادثات ظاهرة مشجعة ومتفقة مع روح مبادرة الكونتادورا . وقد اعتقدت السويد دائما أن الوصول إلى تسوية للنزاع في السلفادور عن طريق التفاوض لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتححر الوطني . وما زلنا نحث الأطراف على استئناف

المحادثات للوصول الى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض . ويبدو أن تحلي كل من الجانبين بالمرونة وسعة الأفق ضروري لتحقيق أي تقدم في هذا السبيل .

وقد تميز الوضع في أمريكا الوسطى بزيادة الاحداث الشنائية بين هلسدان المنطقة ولاسيما في كوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا . وقد توافرت لدينا معلومات كثيرة تتضمن تفاصيل عن حوادث الحدود والتهديدات وحالات التدخل الخارجي . وتشترك حكومتني في الرأي الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة والقائل إنه :

"في الوقت الذي تبذل فيه مجموعة كونتادورا جهودها من أجل إيجاد حل شامل ، ينبغي بحث أية حوادث تقع في منطقة الحدود بين الطرفين مباشرة" .

(A/40/737 ، الفقرة ١١)

وهناك أهمية قصوى لأن تحظى عملية الكونتادورا بتأييد دولي إجماعي . وحكومتني تقدر مشاركة الأمين العام واستعداده للمساعدة تقديرا عظيما .

وفيما يتعلق ببلدي ، يتماشى تأييد مجموعة كونتادورا مع الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للسويد . فاهداف عملية كونتادورا لها مغزى كبير لدينا ولدى جميع البلدان . ونحن ، فضلا عن ذلك ، نقدم دعما بروح التضامن الوثيق مع الشعوب التي تعرضت طويلا للسيطرة والاستغلال الاجنبيين . ومن المهم للغاية في هذه اللحظة الحاسمة أن تلقى مجموعة كونتادورا التأييد بالافعال وأن تمتنع جميع الدول عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرقل جهودها الجديرة بالثناء من أجل السلم .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : إن بحث الجمعية العامة للبند الذي نتناوله الآن في هذه الدورة الاحتفالية ، لأمر له مغزى عظيم ويكتسي إلحاحية متوهجة ، إذ أن الحالة في أمريكا الوسطى ، تزداد سوءا من يوم الى يوم ، وهي أبعد ما تكون عن التطبيع . والمجتمع الدولي على وعي تام بما يحدث في تلك المنطقة الحساسة من العالم . فقد أجري تشخيص دقيق للأسباب والعوامل السيكولوجية الكامنة وراء تلك الازمة الخطيرة التي تعصف ببلدان أمريكا الوسطى وتسبب لشعوبها عواقب فاجعة . ونحن نعلم أن العلاج الملائم لهذه الامراض المستوطنة قد وضعه المجتمع الدولي ، وبخاصة هذه الجمعية ومجلس الأمن . وقد أوضح موقف حكومة لاو الديمقراطية الشعبية الثابت بشأن هذه المسألة الهامة ، وأعيد تأكيده أكثر من مرة في هذه المنظمة العالمية وفي شتى المحافل الدولية الأخرى . ونود أن نذكر ، بأن ذلك الموقف ، وهو نفس موقف المجتمع الدولي بأسره ، هو ما يلي :

إن السلم والأمن في أمريكا الوسطى ، كما هو في قارة أمريكا اللاتينية بأسرها ، لا ينغصمان عن السلم والأمن في العالم . ويبدو أن الجميع يوافقون على مبدأ عدم قابلية السلم للتجزئة هذا .

إن الأسباب العميقة للآزمة المتفجرة هناك ، أو التهديدات الحقيقية التي يتعرض لها السلم والأمن في هذه المنطقة ، نابعة من الداخل وآتية من الخارج على حد سواء . فالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المضاد للديمقراطية ، والسائد في بعض بلدان المنطقة ، هو المسؤول - على الصعيد الداخلي - عن تفشي الفقر والبؤس والعوز والمظالم وغيرها من الآفات الاجتماعية الأخرى المتأصلة التي ظلت شعوب تلك البلدان ضحية لها . أما الأسباب الخارجية ، فتنبع من سياسة الاستفزاز المحبة للحرب والتدخل المباشر وغير المباشر التي تنتهجها الدوائر العدوانية لدولة امبريالية عظمى لا تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان عديدة بالمنطقة ، وقد أصبح بعض هذه البلدان حليفا لتلك الدولة العظمى وتحت حمايتها دون قيد أو شرط . هذه هي المعطيات الأساسية

للمشكلة التي يجب أن نفهمها ونعيها إذا ما أردنا أن نجد حلا عادلا ودائما للامنة الخطيرة السائدة في أمريكا الوسطى . وإنها لحقيقة مؤسفة أن ترفض بعض الدوائر العدوانية الإمبريالية الاعتراف بهذا الواقع الاساسي المسلم به أو تلك الحقيقة الجوهرية . فتلك الدوائر لا تزال تعالج المشاكل من الزوايا الايديولوجية مع التشديد على المواجهة المزعومة بين الشرق والغرب بل والامو من ذلك أنها تجرأت على التهديد بخنق نيكاراغوا الثورية التي لا تروق لها سياستها الداخلية والخارجية المستقلة . لقد رأى العالم بأسره أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية الحالية غير قادرة على إخفاء كرهها للنظام النيكاراغوي الجديد الذي أقيم - كما نعلم جميعا - بعد الانتصار الرائع للثورة الساندينية في تموز/يوليه ١٩٧٩ . فمسؤولو هذه الادارة الامريكية لم يترددوا إطلاقا في استخدام لفظ "الشيوعية" ، الذي يستخدمونه للتخويف ، في وصف النظام الحالي في نيكاراغوا . ويمكن للمرء أن يستنتج من ذلك أن كل بلدان العالم التي تنتهج حكوماتها سياسة التحول الاجتماعي والاقتصادي الجذري لصالح المجتمع بأسره وللغضاء على الامتيازات الضخمة التي تتمتع بها حفنة من المستغلين المحليين والأجانب ، يجب أن تخنق أو يطاح بها أو تلعن بوصفها شيوعية أو متعاطفة مع الشيوعية . وغني عن البيان ، أن هذا الموقف وهذه السياسة من جانب الدوائر العدوانية الإمبريالية ، يتناقضان مع المبادئ الاساسية والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة التي احتفل المجتمع الدولي رسميا منذ فترة وجيزة بالذكرى الأربعين لإنشائها . وهذه السياسة العدوانية التدخلية هي - على وجه التحديد - التي تشكل تهديدا خطيرا لسلم جمهورية نيكاراغوا وأمنها واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

وقد أدانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جنبها الى جنب مع المجتمع الدولي وحركة بلدان عدم الانحياز ، مجموعة أعمال الاستفزاز والحرب غير المعلنة وأعمال العدوان بها في ذلك بث الالغام في الموانئ ، والحظر التجاري المفروض على نيكاراغوا من قبل الحكومة الامريكية الحالية . وبالتأكيد ، لم تخف على المجتمع الدولي

الخسائر الفادحة في الارواح البشرية ، والاضرار المادية التي تعرضت لها الحكومة الثورية لنيكاراغوا وشعبها البطل ، الذي يعاني نتيجة لهذه الاعمال العدوانية ، بالإضافة الى تدمير البنيات الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ، كالمدارس والمستشفيات والموانئ وما اليها ، فقد وقف على كل ذلك متألماً جزعاً . وقد كان المزارعون البسطاء في المدن والقرى الواقعة على الحدود وأطفالهم أول ضحايا الجرائم التي ارتكبتها عصابات الثورة المضادة السوموزية التي تدرّبها وتمولها وتمدها بالسلاح وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، والجرائم التي يرتكبها المرتزقة الذين حشدوا في أراضي بعض البلدان المجاورة . وقد صرح بهذه الحقائق الرهيبة رئيس جمهورية نيكاراغوا بنفسه السيد دانييل أورتيغا سافيدرا أثناء كلمته التي أدلى بها في هذه القاعة ذاتها في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، بمناسبة الدورة الاحتفالية لهذه المنظمة العالمية . فكل منا يتذكر بالتأكيد أن الزعيم النيكاراغوي قد أوقفنا ، بعبارات مؤثرة ، على الظروف التي تعين على حكومته وشعبه البطل أن يقاتلوا في ظلها من أجل البقاء . كما علم المجتمع الدولي أيضاً بحزن واستنكار أن البيت الابيض قد خص ٢٧ مليون دولار لما يسمى بالمساعدة الإنسانية ، وهي مساعدة من المؤكد أنها موجهة للاستخدام في تمويل هذه الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا .

إن الصورة التي نشاهدها هنا بعيدة كل البعد عن الجمال . ومع ذلك فيها ما يدعو الى الإعجاب حقاً ، وهو الطريقة البارزة التي تحاول بها حكومة وشعب نيكاراغوا - بالرغم من الظروف الصعبة - إيجاد حل للامّة التي تزعزع استقرار هذه المنطقة من العالم . وإعادة علاقاتها الى حالتها الطبيعية مع الولايات المتحدة الامريكية ومع جميع بلدان المنطقة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، اقتداء بالمثل الذي ضربه المجتمع الدولي ، تؤيد تمام التأييد مقترحات السلم التي قدمت حتى اليوم من جانب كل من حكومة نيكاراغوا ومجموعة كونشادورا .

ان ذوى النوايا الحسنة سيثيدون بالتاكيد باستماتة حكومة نيكاراغوا في سبيل استئناف حوار مانزانيجو الذى قطعتة الولايات المتحدة من جانب واحد ودون إبداء الاسباب في مستهل شهر يناير الماضي . وسيذكر الممثلون أيضا أن المجتمع الدولي ، وعلى رأسه ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجموعة كونتادورا ظل يحث على استئناف تلك المفاوضات . إلا أنه مما يبعث على الأسف أن الحكومة الأمريكية لم تكف عن عرقلة هذه الجهود . حيث ان الجانب الأمريكي ارتهن استئناف الحوار ، بوقاحة ، بموافقة نيكاراغوا على حل جمعيتها الوطنية ؛ أما الضرب الثاني من إلقاء الإرادة الذى لا يقل وقاحة عن سابقه ، فهو أن الحوار ينبغي ان يقتصر على حكومة نيكاراغوا وعصابة الثورة المضادة السوموزية . ونأمل بصدق أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في موقفها المنافي للمواب وتوافق ، في اقرب وقت ممكن ، على استئناف الحوار مع حكومة نيكاراغوا ، على قدم المساواة وفي ظل الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ومصالح البلدين المتبادلة . والمستصوب في الوقت ذاته ، ان ينفذ ما ارتأته محكمة العدل الدولية بشأن الشكوى المقدمة من نيكاراغوا .

ولنر الآن إلى أى مدى أسهمت مجموعة كونتادورا في السعي لإيجاد حل سلمي ودائم وعادل للامزة .

إن بلادى ، شأنها شأن المجتمع الدولي تؤيد وتشجى على الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان تلك المجموعة بغية إقرار السلم والأمن في المنطقة . وفي هذا الصدد ، يجدر التنويه بما أبدته نيكاراغوا من إخلاص وحسن نية عندما أعلنت عزمها على التقيد بدقة باتفاق كونتادورا المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

والعالم أجمع يعرف أن الحكومة الأمريكية وحلفاءها الرئيسيين في أمريكا الوسطى يسمون بغير استحياء الى تعطيل تلك الوثيقة أو ذلك المك الهام .

ولا أدل على تلك العملية التخريبية مما ورد في الوثيقة السرية لمجلس الأمن القومي والمذكرة السرية التي أعدها ، إليوت أبراهامز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون أمريكا اللاتينية والمعنونة "الرؤية من واشنطن" ، والمؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الحالي . ونعلم أيضا ان أولئك الذين يشتهرون بنيكاراغوا

عكفوا في الآونة الأخيرة على محاولة إقحام تغيير جوهري على النص الأصلي لوثيقة كونتادورا بما يضر ، بطبيعة الحال ، بالمصالح المشروعة للأمن القومي للنظام السنديني . ومما يبعث على الإعجاب أن ذلك البلد الصغير المستقل ذا السيادة السني يتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز يواصل ، رغم المعوقات الخيالية التي يثيرها خصومه ، كفاحه في سبيل مون استقلاله وسيادته و سلامته الإقليمية ، وهي حقوق نالها بثمن باهظ ، ويجاهد أيضا لإقرار السلم والأمن والتعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة على الجميع في المنطقة . وقد حان الوقت كي تدرك الدولة الامبريالية العظمى وحلفاؤها الاقليميون ان المصلحة المشروعة لشعوبهم المحبة للسلم والعدل ، تحتم عليهم العمل باخلاص على تطبيع علاقاتهم مع شعب نيكاراغوا الباسل والمسالمة عملا على تحويل امريكا الوسطى الى واحة للسلم والاستقرار والتعاون . ومما يبعث على التشجيع ، في هذا الصدد ، انه قد شكلت مؤخرا "جماعة دعم كونتادورا" المؤلفة من أربعة من بلدان امريكا اللاتينية . ونأمل أن تتمكن هذه المجموعة من الاضطلاع بدور حثا في إطار مجموعة كونتادورا . وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد مجددا مساندتها لمجموعة كونتادورا فيما تبذله حاليا من جهود دأبة ومخلصة بغية إيجاد حل سلمي وعادل ودائم لازمة امريكا الوسطى في أقرب وقت ممكن .

إن لاو ، حكومة وشعبا ، وقد عانت إلى عهد قريب من الآثار الضارة لحرب عدوانية إمبريالية ، يمكنها ان تتفهم الحالة المعيبة للغاية التي تواجهها حكومة نيكاراغوا وشعبها الباسل ومن ثم ، تود ان تؤكد لهما من جديد تضامنها ودعمها الراسخين . وتؤكد أيضا تأييدها وتعاطفها مع شعوب امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية التي تناضل بشجاعة في سبيل مون استقلالها الوطني وسيادتها و سلامتها الإقليمية وممارسة حقها في تقرير المصير والقضاء على النظم السياسية والاجتماعية الاستبدادية التي ما زالت تعاني منها .



تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أحيط الجمعية العامة

علما بالحالة فيما يتعلق بمواصلة أعمالنا بشأن هذا البند يوم الاثنين . فكما تعلم الجمعية ، يقضي برنامج عملنا ببدء النظر في مسألة جزر مالغيناس (فوكلاند) صباح يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر . ومع ذلك ، يجدر بي أن أخطر الممثلين أن عدد المتكلمين المدرجين على قائمة جلسة بعد ظهر يوم الاثنين بلغ ، عند إقفال قائمة المتكلمين ، في الساعة الخامسة من مساء اليوم ، ٤٦ متكلما ، فضلا عن المتكلمين المدرجين على قائمة جلسة صباح الاثنين . وفي ضوء هذه الظروف ، أود أن أشير إلى ما يلي :

أولا ، من غير الممكن عقد جلسة مساءية نظرا لعدم توافر العدد الكافي من المترجمين الشفويين . فهم ، جميعا ، موزعون على اللجان المختلفة . وبالتالي ، لن يمكن إطالة الجلسة إلى ما بعد الساعة التاسعة والنصف أو العاشرة مساء .

ومن ثم ، أود أن أقترح على الجمعية العامة أن تبدأ ، إن أمكن ، الجلسة الصباحية يوم الاثنين الساعة ٩/٣٠ تماما . ويمكن بعد ذلك أن تمتد جلسة بعد الظهر حتى نستمع إلى كل المتكلمين . وفي حالة ظهور أي مشكلة ، يمكننا النظر في كيفية تمويتها في النهاية .

ما لم أسمع أي اعتراض ، سأكون ممتنا لما أبدته الجمعية من تعاون كي يتحسنى لنا بدء الجلسة الساعة التاسعة والنصف تماما .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وبغية تحقيق أقصى استفادة من

الوقت المتاح لنا ، سأكون ممتنا لو أن الممثلين المدرجين على قائمة المتكلمين لجلسة بعد ظهر يوم الاثنين تأهبوا للإدلاء بكلماتهم في الصباح إذا ما فرغنا من قائمة المتكلمين للجلسة الصباحية قبل الموعد المتوقع .

البند ٣١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين : تقرير الامين العام (A/40/737)

السيد ميدينغ شيوك (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ وبعد نقاش استغرق يومين ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤/٣٩ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم ، ويغطي هذا القرار الجوانب العديدة للقضية بصورة شاملة . وبعد مرور عام ، تنظر الجمعية العامة ، مرة اخرى ، هذا البند الهام . والحالة كما وصفها الامين العام في تقريره المؤرخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ هي انه :

"على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا فان الموقف في

أمريكا الوسطى لم يكف عن التدهور خلال هذه السنة ."(A/40/737 ، الفقرة ٨)

ويتفق وفدى مع هذا التقييم القاتم ، ويلاحظ ان الحالة الراهنة تتطلب بوضوح ضبط النفس والاعتدال والتبصر من جانب كل الاطراف المعنية .

لقد اظهرت التطورات الاخيرة مرة اخرى الحاجة الى اجراء حوار مستمر وجدي يهدف الى التوصل الى قدر من التفهم بروح المصالحة . وفي هذا الصدد ، ينبغي القول ان استمرار حالة التوتر والاضطراب قد أدى الى ظهور مشكلة لاجئين في العديد من بلدان المنطقة ، ومن ثم ، خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة للبلدان الصغيرة في المنطقة بما في ذلك بليز ، وكوستاريكا ، وهندوراس .

وكبلد بعيد جغرافيا عن منطقة أمريكا الوسطى ، ليست لدى سنغافورة معرفة مباشرة بالمنطقة أو بمشاكلها . إلا أن الامين العام الذي وضع تقريراً شاملاً وتفصيلياً عن هذا الموضوع قد ساعد وفدى مساعدة كبيرة في تفهم دقائق وصعوبات المشكلة والمبادرات الحالية التي تتخذ حالياً لحل تلك الصعوبات . ويودُ وفدى أن يشيد به للتقرير الممتاز المطروح علينا .

ومن المفهوم لوفدي أن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا من بنما وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا قد اجتمعوا مع الأمين العام في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وقدموا له المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات صلة . ويتضمن المشروع النهائي بعض الملاحظات التي تقدمت بها بعض حكومات أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالمشروع الأصلي المؤرخ في ١٩٨٤ أيلول/سبتمبر ، علاوة على بعض الاقتراحات التي تعتبرها مجموعة كونتادورا حلاً وسطاً عادلة وقابلة للتطبيق فيما يخص أكثر القضايا إشارة للجدل .

فالمشروع النهائي يحظر ، ضمن جملة أمور ، التدخل الخارجي في المنطقة وأي دعم يقدم للقوات المتمردة ، بينما ينص على إجراء انتخابات حرة واصلات ديمقراطية أخرى . كما يؤكد أيضاً المساواة في السيادة بين الدول ، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات ورفض التهديد باستخدام القوة أو استعمالها ، وتصدير الإرهاب أو التخريب ، ويدعو إلى دعم المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالعدالة الاجتماعية .

وقد أبلغ وزراء خارجية الكونتادورا الأمين العام أيضاً أن مفوضي البلدان التسعة المعنية سيجتمعون في بنما اعتباراً من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، لمناقشة الجوانب المتعلقة من الوثيقة خلال فترة لا تتجاوز ٤٥ يوماً ، وتتعلق تلك الجوانب بالمسائل التالية : أولاً ، تحديد الأسلحة وتخفيضها ؛ ثانياً ، آلية التنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بمسائل الأمن والأمور السياسية ؛ ثالثاً ، المناورات العسكرية . وفي نهاية تلك الفترة - أي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ - تعقد مجموعة كونتادورا مؤتمراً مشتركاً لوزراء الخارجية من أجل السير قدماً صوب توقيع الوثيقة . وينتظر وفدي هذه الفرصة ليبحث كل الأطراف المعنية على بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى توافق آراء على الصعيد الإقليمي من أجل استعادة السلم والأمن وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة .

ولم يتمكن وفدي من الحصول على معلومات كافية حول نتيجة اجتماع المفوضين . بيد أننا نفهم من المعلومات التي تمكن وفدي من الحصول عليها ، أنه قد أحرز تقدم

بسيط في المحادثات حتى الآن . ومع ذلك ، يتعمَّش وفدي أن يصبح في وسع الأمين العام ، في مثل هذا الوقت من العام القادم أن يقدم تقريراً أكثر تفافلاً عن الحالة .

في بيانه أمام الجمعية العامة في العام الماضي ، أيَّد وفدي تأييداً قوياً المبادرات الإقليمية التي قدمت لحل المشاكل القائمة في كل منطقة . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أن عملية كونتادورا تمثل أفضل الفرص لتحقيق تسوية سياسية شاملة للآزمة في أمريكا الوسطى باستخدام الأساليب السياسية ، ونحو المجتمع الدولي على تأييد الجهود التي تستحق الثناء لمجموعة كونتادورا\* .

ونشيد بكل من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك على الجهود التي تبذلها للتوصل إلى حل للمشكلة . وفي هذا الخصوص ، يسعد وفدي أن يلاحظ أن مجموعة دعم الكونتادورا التي أنشأتها حديثاً حكومات الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو تستحق تأييدنا أيضاً . ويفصح تشكيل مجموعة الدعم هذه عن الاهتمام القوي الذي توليه بلدان أمريكا اللاتينية لتعزيز الإجراءات السياسية لمجموعة كونتادورا .

وبوصفنا دولة صغيرة في منطقة لا يزال الصراع الكمبودي يمثل فيها شاعلاً رئيسياً ، نعتقد منغافورة اعتقاداً راسخاً أنه لا يجب السماح لاية دولة بفرض إرادتها على جيرانها . أن الأمن المطلق لاية دولة لا بد أن يعني الافتقار إلى الأمن المطلق لجميع دول المنطقة . ومن ثم لا يمكن أن تتعايش دول منطقة أمريكا الوسطى إلا في مناخ من الأمن النسبي .

وبينما يمثل النهج الذي اتبعته مجموعة كونتادورا أفضل أمل لإقرار الأمن ، في غمار السعي إلى حل شامل لمشكلة منطقة أمريكا الوسطى ، من الضروري أن نبحث عن الجذور التي تسبب الصراعات داخل المنطقة . ويوضح الأمين العام في تقريره أن :

" جذور أزمة أمريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية

والسياسات الداخلية غير العادلة " . (A/40/737 ، الفقرة (١))

ويخلص إلى أن حل الآزمة يتوقف على الإرادة السياسية لدول المنطقة .

---

\* تولت الرئاسة نائبة الرئيس ، السيدة كاسترو دي هاريس (كوستاريكا) .

ويتفق وفدى مع الرأى القائل بأن الاضطراب الشائع في المنطقة ترجع جذوره الى الازمة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في المنطقة والضغوط من أجل اجراء تغيير سياسي الناجمة عن الرغبة في ايجاد مجتمعات أكثر عدلا وانصافا . بيد أنه من الواضح أيضا أنه اذا كانت الصراعات في المنطقة لم تنجم عن التنافس بين الشرق والغرب ، فإن المنافسة بين الكتل العسكرية قد أدت الى تفاقم الصراع في المنطقة . ومن ثم ، فإنه من الامور التي تدعو وفدى للأسف أن تكديس الأسلحة في المنطقة لا يزال مستمرا ، وكذلك أعمال العدوان وحوادث الحدود وعمليات زعزعة الاستقرار ووجود القوات العسكرية الأجنبية .

ويكرر وفدى اعتقاده بأن كل دولة في المنطقة لابد أن يكون لها الحق في تحديد مصيرها دون تدخل أجنبي ، وأن الشعوب في كل دولة هي التي تقرر مستقبلها . ونحن نؤكد مجددا ضرورة الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول . ويعارض وفدى أعمال العدوان المسلح وأعمال التخريب . ونرى أنه لا ينبغي السماح للدول القوية عسكريا ، وبخاصة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، بفرض ارادتها على الدول الأصغر والاضعف عسكريا واقتصاديا . كما أننا لا نؤمن أيضا بفكرة الثورات دون حدود ، وحق الدول في فرض ارادتها السياسية على الدول المجاورة . فمن الحيوى ، في هذا العصر الذى يتصف بنظام الدولة المتعدد الاقطاب ، ان نسلم بوجود نماذج مختلفة للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادى . ومتى سلمنا بذلك أمكن تجنب الخطر الحقيقي للصراع والحرب في امريكا الوسطى .

ويدرك وفدى إدراكا تاما أن الحل السلمي للمشاكل التي تعاني منها امريكا الوسطى ليس هدفا يسهل تحقيقه . وهو لا يتطلب وضع حد للعنف وعدم التدخل فحسب ، بل يقتضي أيضا اجراء تغييرات جذرية في المنطقة . ويجب ان تشارك جميع المجموعات السياسية والاجتماعية في الشمار التي تتحقق من أى تقدم اقتصادى ، وتشارك بصورة نشطة في العملية السياسية . ويجب ان تلتزم دول المنطقة التزاما صارما بالعمل على تحقيق ذلك الهدف . وعلى دول نصف الكرة هذا وعلى المجتمع الدولي بأكمله ان تقدم التأييد الكامل لذلك المسمى . فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق الطموحات المشروعة لشعوب امريكا الوسطى .

السيد راتز (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال الحالة

في امريكا الوسطى موضوع مناقشتنا الجارية - إحدى المؤر الرئيسية للتوتر الدولي . وقد ظلت كذلك ، رغم الجهود الواعدة التي أيدها المجتمع الدولي وبذلتها مجموعة كونتادورا لايجاد تسوية سلمية تفاوضية للمشاكل الملحة لتلك المنطقة التي طالبت معاناتها .

وأود ، قبل تناول القضايا المحددة ، ان أتطرق بايجاز الى الاسباب الجذرية للحالة كما نراها ، لان المنظور الذي ينطلق منه المرء يتسم بأهمية أساسية . لقد حدد كثيرون منا هنا الاسباب الجذرية لازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في امريكا اللاتينية . وهي تتمثل في هيكل السلطة ، وشكل الاستغلال الباليين الذين لم ينتجا إلا التخلف والفقر والبؤس . وقد حتمت هذه الظروف التغيير ، وأرادت شعوب المنطقة - شأنها شأن الشعوب في كل مكان - أن تملك أعنة مآثرها بأيديها . ونشأ عن ذلك نضال ضار بين المتطلعين الى التغيير والمستفيدين من النظام القديم .

وكانت نيكاراغوا المكان الذي انتصر فيه الشعب في نهاية المطاف وبدأ السير على طريق التحول الديمقراطي لمجتمعه . ولذلك فان نيكاراغوا هي التي أشارت خوف وظيفنة الذين كانوا يريدون مقاومة التغيير . وبعد انتصار الثورة الساندينية ، شرعت قوى الرجعية في محاولة عكس مسار الاحداث وشهدنا نضالا لا هوادة فيه للاطاحة بالحكومة الشرعية لذلك البلد . وقد ازدادت الحالة ترديا بفعل التدخل الذي لا ينقطع من الخارج ، باستخدام اراضي دول مجاورة للعدوان على نيكاراغوا . وتتألف قوى الثورة المضادة والمعروفة باسم الكونتراس ، بأسرها تقريبا ، من أعضاء سابقين في الحرس الوطني البغيض للديكتاتور السابق ساموزا . ولا يخفى على أحد أن مصادر تمويل الكونتراس تأتي من واشنطن . ولولا هذه المساندة ، لم تكن عمليات الكونتراس لتقدر على التصدي للحكومة الشرعية لنيكاراغوا التي تحظى بالتأييد التام من جانب الشعب .

وحتى في أحلك ظروف الحرب غير المعلنة ضد شعب نيكاراغوا حقق ذلك الشعب نجاحا ملحوظا في التحول الديمقراطي لمجتمعه . فأجرى انتخابات حرة ونزيهة ، وأحرز تقدما كبيرا في مجال الصحة العامة والتعليم ومكافحة الامية . غير أن المهام في المجال الاقتصادي ضخمة ولايوجد شيء تحتاجه نيكاراغوا ، حكومة وشعبا حاجتها الى السلم ، حتى يحتاج لها أن تكرر مواهبها وطاقاتها للرقى ببلادها في جميع مناحي الحياة .

ولا مبالغة في القول بأن تاريخ الحكومة الساندينية هو تاريخ اتخاذ مبادرات سلمية تتعلق بالعلاقات مع جيرانها ومع الولايات المتحدة على السواء . وتتجسد الجهود التي انطوت ، ولاتزال تنطوي ، على أفضل امكانية لايجاد حل تفاوضي سلمي للمشاكل في أنشطة مجموعة كونتادورا ، فبعد سنتين تقريبا من مفاوضات مضية ، قدمت المجموعة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ المشروع المنقح لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ونحن نعرف جميعا جيدا ما الذي حدث فيما يتعلق بالوثيقة التي قدمت بعد مشاورات مع بلدان امريكا اللاتينية . ان نيكاراغوا وحدها هي التي عرضت ان توقع على الوثيقة دون تغييرات - بينما طلبت هندوراس والسلفادور وكوستاريكا ادخال تنقيحات جديدة ومضمونية .

وفي رأينا ، انه بالرغم من المعوقات الخطيرة التي صادفت مجموعة كونتادورا . لايزال نشاطها ينطوي على افضل احتمالات السلم في المنطقة . وذلك أولا ، لانها تسعى الى حل سياسي للمشاكل ، وثانيا ، لانها تمثل مبادرة اقليمية حقيقية . كما ان الطابع الاقليمي قد تعزز بقدر اكبر بتكوين فريق دعم ليما لمجموعة كونتادورا ، المؤلف من الارجننتين والبرازيل وبيرو واوروغواي . ونحن نأمل صادقين أن تسهم هذه المبادرة في دعم الجهود الرامية الى إحلال السلم بالمنطقة .

ورغم أهمية المؤسسات والاطر ، يجب ألا يغيب عن نظرنا جوهر القضايا أيضا . فالمسألة الرئيسية ، وفقا لرأينا المتروكي هي ضرورة الابتعاد عن العنصر العسكري وهذا هو سبب تأييدنا للمبادرات الرامية الى حظر جميع انواع المناورات العسكرية الدولية وإنشاء القواعد العسكرية الاجنبية ، وضرورة ازالة القواعد الموجودة في المنطقة . وحتى تغدو امريكا الوسطى منطقة سلم وخالية من أي وجود عسكري اجنبي ،

ينبغي لها أن توافق على حظر إنشاء أي مركز للتدريب العسكري أو وزع أية قوات عسكرية أجنبية أو حتى مرورها ، كما يجب أن توافق على انسحاب جميع المستشارين العسكريين الأجانب . ونحن نرحب بكون نيكاراغوا قد أعربت عن استعدادها للتعهد بالتزامات بشأن تخفيض الأسلحة وتحديثها ، طالما كفلت الظروف الأساسية لضمان أمنها الوطني . ونحن ندرك أن تحقيق ذلك يقتضي أن تتعهد الولايات المتحدة بدورها بالتزامات معينة .

إن المطلب الرئيسي للسلم في المنطقة هو إنهاء التدخل الأجنبي المعلن والخفي على السواء . ويجب وضع حد للجهود الرامية إلى الإطاحة بحكومة نيكاراغوا ، ووضع حد لأشكال الحظر وغيرها من التدابير القسرية . كما يجب استئناف المحادثات الثنائية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة . فالحل الوحيد السليم للامنة في المنطقة يجب أن يكون حلا يقوم على تسوية سلمية تفاوضية تستند بدورها إلى سيادة القانون والمبادئ الأساسية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ونحن نأمل أن تبذل كل الأطراف المعنية جهودا متجددة للتوصل إلى حل سلمي . فذلك حري بأن يوجد ظروفًا مواتية لحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة ويسهم في قضية السلم خارج السياق الإقليمي . وختاما ، نعرب عن تضامننا مع شعب نيكاراغوا ، ومع كل شعوب المنطقة في جهودها العادلة لتحقيق هدفها النبيل وهو العيش في سلم وكرامة وحرية .



السيد كابيني (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمع

وفد اثيوبيا باهتمام بالغ الى البيان الذي ادلى به نائب وزير خارجية نيكاراغوا صباح اليوم بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، والتطورات الخطيرة الناجمة عن تلفيم الموانئ في نيكاراغوا ، والضغط والحظر الاقتصاديين اللذين فرضتهما حكومة الولايات المتحدة على نيكاراغوا . ويبدو ان جميع المتكلمين الآخرين قد اتفقوا في الرأي حتى الآن على ان ما تنظر فيه الجمعية العامة اليوم موضوع يتسم بأهمية خطيرة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وان ما يتقرر مصيره الآن هو احترام المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وقبول القواعد المنظمة للعلاقات الدولية .

واذ استرعي انتباه الجمعية الى الماضي القريب ، يتضح انه - منذ مقبوض دكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا - ما برح شعب نيكاراغوا الباسل يتعرض لسلسلة من أعمال العدوان وأعمال القسر الرامية الى زعزعة الاستقرار لمنعه من إقامة مجتمع اكثر استجابة لرغباته . فبعد ان فشلت حكومة الولايات المتحدة في الابقاء على طغيان حكم اسرة سوموزا ، عكفت على انتهاج سياسة العدوان المباشر والتخريب بغية تقويض ثورة شعب نيكاراغوا وعكس مسارها في نهاية المطاف . وتحقيقا لهذه الغاية ، حوصرت موانئ نيكاراغوا وتعرضت للتلفيم بينما يستمر تنظيم المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم للتسلل الى داخل نيكاراغوا لقتل السكان الابرياء وتدمير البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد واشاعة الدمار في بلد يتطلع الى السلم الذي لم يحصل عليه بعد .

وبالاضافة الى ذلك ، شاهدنا اشكالا من الضغط المنسق والمستمر وأعمال التخويف التي تمارس من خلال المناورات العسكرية التي توامل الولايات المتحدة القيام بها بالقرب من حدود نيكاراغوا ، مما يشكل تهديدا مستمرا بخطر الغزو المباشر .

يتعين علينا ان ننظر الى الاحداث الدائرة في نيكاراغوا في ضوء المآزق المؤسف الذي تجد نيكاراغوا نفسها فيه . فالمعروف ان نيكاراغوا بلد نام غير منحاز ما زال اقتصاده يعاني من آثار الكوارث الطبيعية والحرب المفروضة عليه من الخارج . ولا جدال ، ايضا في انه من أجل احتواء آثار تلك الكوارث الطبيعية والكوارث الاخرى

التي يتسبب فيها الانسان ، ولمساعدة حكومة نيكاراغوا في جهودها لاعادة البناء والتأهيل ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٢٠٤/٣٩ (١٩٨٤) ، الذي حث فيه جميع الحكومات على المساهمة في إعادة بناء وتنمية نيكاراغوا . وفي ظل هذه الظروف ، انصب اهتمام نيكاراغوا على التماس السلم والاستقرار داخل حدودها ، والسعي الى حل المشاكل الاقتصادية العديدة التي ما زالت تواجهها .

ومن غير المعقول ان يشكل بلد نام صغير كنيكاراغوا تهديدا لامن جيرانه ، ناهيك عن امن دولة عظمى هي الولايات المتحدة الامريكية . فالادعاء بأن نيكاراغوا متشن حربا على دولة مدججة بالسلاح أو انها تشكل تهديدا لسيادة الولايات المتحدة ، ليس الا ضربا من تشويه الواقع القائم في نصف الكرة الغربي ، يرمي الى اضعاف الشرعية على التدابير غير القانونية التي اتخذتها بعض البلدان ضد بلد ينصب اهتمامه الاساسي على التنمية والسلم والعدل والديمقراطية .

لهذا السبب ، نشجب الخطر التجاري والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا ، بالانتهاك لنص وروح القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء منذ عام واحد فقط .

ان القضية المعروضة على الجمعية قضية واضحة وقاطعة . فهي تمثل انتهاكا منهجيا تقوم به الولايات المتحدة للمبادئ الاساسية للميثاق والقانون الدولي . وقد ازداد وضوحا ، الان اكثر من أي وقت مضى ، ان حكومة الولايات المتحدة تهدف الى تعطيل القرار السيادي الذي اتخذه شعب نيكاراغوا من خلال العمل على الاطاحة بحكومته الشرعية المنتخبة . وقد أكد مسؤولو حكومة الولايات المتحدة ، بما في ذلك رئيس الولايات المتحدة نفسه ، ان تلك نيّتهم ، اكثر من مرة . ومن ثم ، لا يمكن لأي مناورة ان تخفي الحقيقة في شأن ممارسات الولايات المتحدة ومساعدتها الرامية الى الهيمنة ، والتي تنبثق من مخططاتها الاستراتيجية فيما يتعلق بأمريكا الوسطى كما هي الحال في مناطق اخرى من العالم .

وبالمقابل ، اظهرت نيكاراغوا نواياها الحسنة امام المجتمع الدولي ، بما لا يدع مجالا للشك ، اذ قبلت بلا أية تحفظات وثيقة كونتادورا ، وواصلت التعاون الوثيق مع مجموعة كونتادورا في معيها الدؤوب للتوصل الى إطار عادل ودائم للسلم والتعاون بين دول امريكا الوسطى . وبهذه الروح ايضا ، اشتركت نيكاراغوا في المحادثات الثنائية التي جرت في مانزانيلو بالمكسيك ، الى ان قررت الولايات المتحدة وقف هذه المحادثات من جانب واحد . فجهود نيكاراغوا من اجل تهيئة الظروف المناسبة للسلم والاستقرار في هذا الاقليم المطرد لا يمكن التشكيك فيها .

لذلك اؤكد ان نيكاراغوا جديرة باعتراف المجتمع الدولي وتقديره كبلد محب للسلام ، ظل هدفا للتحرش والعدوان العسكري دون مبرر ، فضلا عن أعمال التخريب الاقتصادي والابتزاز الدبلوماسي .

وقد تعرضت اشيوبيا وشورتها ، لاكثر من عقد ، لهجمات امبريالية مباشرة ، ما زالت مستمرة بلا هوادة . لذلك ندرك ونتعاطف مع الشجاعة والمثابرة الفائقة التي اظهرها شعب نيكاراغوا في مجابهة المصاعب المفروضة عليه .

فاشيوبيا الاشتراكية ، حكومة وشعبا ، تنظر باعجاب الى عزم نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، على حماية مكاسب ثورتها وعلامتها الاقليمية في وجه قوى الامبريالية والرجعية ، وتؤكد من جديد مساندتها الكاملة لها وتضامننا الاخوي معها في كفاحها الباسل .

كما نهنئ نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، على استمرارها في السعي الى السلم والعمل على ايراد الحلول الدبلوماسية لمشاكل امريكا الوسطى ، والتزامها بالشرعية الدولية . ونحن على ثقة من ان شعب نيكاراغوا سوف ينتصر في نهاية المطاف .

السيدة يورغنسن (الترويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

التطورات التي وقعت في امريكا الوسطى خلال العام الماضي قد اضعفت التفاؤل الحذر الذي شعر به وفدي عندما نظرت الجمعية العامة هذه الحالة منذ عام مضى . فمئذ ذلك الوقت ، شهدنا تدهورا في الحالة العامة اتسم بزيادة الحوادث الشنائية ، وتعاقد الحرب ، وجمود عملية المفاوضات . ونحن نتفهم تماما الشواغل التي أعرب عنها الامين العام في تقريره الاخير عن الحالة في امريكا الوسطى ، ونشاطه اياها .

ان مشاكل هذه المنطقة ليست جديدة ، بل هي نتيجة قرون من الاجحاف والاستغلال الاجتماعيين . اما التغيير السياسي في امريكا الوسطى فكان أمرا محتوما ، لكن تعاقد العنف الذي شهدناه في السنوات الاخيرة لا يعطي أملا حقيقيا للشعوب في هذه المنطقة المضطربة . فالسلم لا يتأتى إلا من خلال الحوار .

ولذا تؤيد حكومتي المبادرات التي تتخذها مجموعة كونتادورا تأييدا كاملا ، وتشعر بقلق ازاء التقدم الضئيل الذي احرز في العام الماضي . ومع ذلك ، نرحب ترحيبا قويا بالدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه البلدان الاخرى فرادى ومجموعات ، للمنطقة ، آمليين ان يسهم التدخل البناء واسع النطاق في التوصل الى حل سياسي للمشاكل في هذه المنطقة . ويشعر وفدي انه من الضروري لشعوب المنطقة ذاتها ان يسمح لها بحل مشاكلها بمنأى عن أى تدخل خارجي . ان جذور المشاكل اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن لاستمرار الحرب الا ان يؤدي الى تفاقم هذه المشاكل ، كما لا يمكن للتدخل الخارجي الا ان يكشف الاعمال الحربية .

وما زال اتفاق كونتادورا يشكل الاساس المقبول على نطاق واسع والذي يمكن وفقا له التوصل الى حل سياسي . فهذا الاتفاق يؤكد مساواة الدول في السيادة والتسوية السلمية للمنازعات ورفض التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، فضلا عن رفض تمديد الارهاب والتخريب ، ودعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية ، ويحظر الاتفاق وأحكامه التدخل الخارجي في المنطقة أو أي دعم لقوات العميان . وينص ، في الوقت نفسه ، على اجراء انتخابات حرة ، وعلى غير ذلك من اصلاحات ديمقراطية .

في امريكا الوسطى ، كما في مناطق الصراع الاخرى من العالم ، لا يمكن ان يسود السلم الدائم ما لم توافق كل الاطراف المعنية على احكام معاهدات السلم أو ترتيبات الامن الضرورية . وتؤيد حكومة النرويج الجهود المستمرة التي تبذلها مجموعة كونتادورا سعيا الى اتفاقات سلم يمكن ان تقبلها كل الاطراف المعنية ، وتحت الاطراف على ان تبني اعتمادا بناء لاجراء الحوار ، والتوصل الى حلول وسط ، والا تحجم عن اجراء المفاوضات أو الاتصالات الضرورية ، وان تنخرط في تلك المفاوضات دون شروط مسبقة .

ومن المهم الا ننسى الجانب الانساني للامنة السياسية في امريكا الوسطى . فالاضطرابات والقتال ما زالت تسبب تدفقات من اللاجئين . فهناك ما يقرب من ٢٤٧ ٠٠٠ لاجئ في مختلف بلدان المنطقة . وأود ان اشيد بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة القيّمة التي تقدمها للجزء الاكبر من أولئك اللاجئين . كما أود ان اشيد بالمنظمات الدولية وغير الحكومية النشطة في هذا المجال . وقد اسهمت حكومتني في تلك الجهود الانسانية ، وستواصل الاسهام فيها طالما اقتضى الامر ذلك .

السيد غاياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان لامريكا

اللاتينية وآسيا وافريقيا اقل نصيب من الامن والسلم في إطار النظام الدولي القائم منذ اربعين عاما والمركز على ميثاق الامم المتحدة .

فمن المعروف عامة ان العالم الثالث يتحمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العبء الاكبر من الحروب والنزاعات التي نشبت في العالم بكل ما يترتب عليها من آثار .

وفي جو عدم الاستقرار العام هذا الذي تزيده تفاقم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، تنغمس منطقة امريكا الوسطى دون الاقليمية كل يوم اكثر فأكثر في الازمات ، مما يسبب دون شك ارتياحا كبيرا لتجار السلاح والضالعين في استراتيجيات الحسابات الماكيافيلية .

ويجب ألا ننسى ان وراء هذه النزاعات المسماة بالمحلية والتي تحتاح العالم الثالث معالم ترسم في ظل التبعية لدولة عظمى ذات طموحات متطلعة الى الهيمنة . والاثر المباشر لكل ذلك هو انه بالمساعدة الحثيثة من جانب هذه الدولة العظمى تحوّل أوضاع محصورة في حدود ضيقة الى ميدان التنافس المشهور بين الشرق والغرب .

وقد يكون ذلك الفهم للمشاكل مريحا للبعض ، إلا ان من مساوئه جعل امم بأكملها ، لها مؤسساتها وقيمها المحددة ، مجرد بيدق على لوحة شطرنج داخلية في لعبة كبيرة مبرمجة ، من قواعدها ان الدول الصغيرة لم توجد إلا لتطيع أو تهلك .

وبذلك تحوّل حياة شعوب بأكملها من شعوب الكاريبي وامريكا الوسطى الى دوامة كفاح دائم للحفاظ على تراشها وسيادتها مما يهدد قدرا كبيرا من الموارد والطاقت لتتحقيق غايات تخرج عن الشواغل الاساسية لتلك الشعوب .

ومن خلال التدخلات العسكرية وغيرها من كل الانواع ، بما في ذلك الحصار الاقتصادي المفروض بشكل دائم على كوبا ، وبالأخص على دول جزيرية اخرى ، اصبح هدف تحويل منطقة الكاريبي الى منطقة سلم امرا بعيد المنال اكثر فأكثر ، كما لو كان هذا الهدف يشكل من حيث مبدئه عملا من أعمال التمرد الذي لا يحتمل بالنسبة للدول الكبرى التي اعطت لنفسها دور حامي الحمى وصانع القرار على الصعيد العالمي . وبطبيعة الحال ، ليس لأي دولة ان تتهرب من الضرورة التي تقتضي تعزيز التعاون الفعال لمصالح السلم والتقدم بشكل عام . لكن هناك قبل كل شيء مشكلة المسؤولية الجماعية التي ينبغي حلها على أساس عادل ومليم ومفيد للجميع ، بدلا من استخدامها لادامة الفقر وترسيخ الهياكل الاجتماعية التي تتسبب في مأس اجتماعية .

ان الحالة التي اصبحت بورتها اليوم نيكاراغوا ليس لها منشا في رأينا إلا سوء التفاهم الذي شابت عليه الامبريالية اذ لا تستطيع رؤية الحقائق التي تسبب ذلك الاحباط وتلك الكوارث الاجتماعية .

فالذنب الوحيد لنيكاراغوا انها قامت بثورة جذرية تحت لواء الجبهة الساندينية من اجل تغيير اوضاع بلد لم تسمح له دكتاتورية موموزا بأية اصلاحات اجتماعية أو استقلال حقيقي . وبسبب ذلك ، باتت نيكاراغوا تعيش اليوم في حالة حرب غير معلنة ، فرضتها عليها دولة عظمى رئيسية ، لا تحاول حتى اخفاء هذه الحقيقة . ولا تكتفي تلك الدولة بتقديم الدعم الكامل لقوات موموزا التي تدربها وتجهزها بالمعدات ، بل انها أعلنت في شهر أيار/مايو الماضي فرض حظر شامل على التبادل التجاري والنقل بينها وبين نيكاراغوا وذلك بعد أن أوقفت من جانب واحد في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ المباحثات المباشرة بين البلدين التي كانت تجري في مانزانيلو بالمكسيك .

ولا يمكن للكونغو ان توافق على هذا الاستخدام للقسر الاقتصادي من جانب دولة كبرى ضد دولة صغيرة من البلدان النامية لا يمكنها بأي حال ان تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح تلك الدولة الكبرى وأمنها . وعلاوة على ذلك ، تتعارض هذه السياسة بوضوح مع احترام مبدئي عدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، الواردين في

ميثاق الأمم المتحدة ، كما تتعارض مع مبدأ عدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة . ان بلدى الذى جعل سياسة التعاون وحسن الجوار حجر الزاوية في علاقاته الخارجية ، وسعى ، ولاسيما في السنوات العشر الماضية ، لاحتلال جو من التفاهم والسلم بين بلدان وشعوب افريقيا الوسطى لا يتمنى اكثر من أن يرى في أمريكا الوسطى ، ولاسيما في نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس علاقات تقوم على الوفاق ، وهو وحده الذى يستطيع ان يكفل التقدم في الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب الشقيقة في تلك البلدان ، كما دعا قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) الذى اعتمد في ١٠ ايار/مايو هذا العام ، والذى يطالب بوقف الاجراءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية من أى نوع الموجهة ضد اية دولة في المنطقة ، والذى أكد مجددا حق كل دولة في أن تقرر بحرية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وقد استرشدت مجموعة كونتادورا دائما في مبادراتها القيمة بهذه المبادئ ، مما جعل المجموعة تحظى بالتأييد في كل ارجاء العالم . وفي جهودها التي لا تكل لتخفيف حدة التوتر في أمريكا اللاتينية ، وتعزيز التعايش السلمي بين الدول في تلك المنطقة الفرعية استنادا الى المبادئ الاساسية للتعايش السلمي ، اتصفت مجموعة كونتادورا دائما بعدالة مقترحاتها ، التي تتماشى دائما مع الاحكام الاساسية للنظام الاساسي لمنظمة الدول الامريكية وغيره من الاتفاقيات الدولية . وقد تزايد التأييد لمبادرات هذه المجموعة في أمريكا اللاتينية ، ولا يسعنا إلا ان نرحب بتشكيل مجموعة ليما لدعم مجموعة كونتادورا ، مما يعبر عن وحدة المصير المشترك لأغلبية بلدان ذلك النصف من الكرة الأرضية .

ان أمريكا اللاتينية ، شأنها شأن منطقة الكاريبي ، تتكون من بلدان نامية معظمها اعضاء في حركة عدم الانحياز ، التي تسعى حكوماتها وشعوبها ، في وجه ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ، الى تطوير نهج مبتكرة للتغلب على العقبات التي تعترض طريق تنميتها ، ومن العدل ان تتاح لها الفرصة لأن تقدر بنفسها السبل والوسائل التي تؤدي الى النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وغيرها التي تمكنها من التصدي



للتحديات العديدة التي تواجهها . ويخشى وفد بلدى ان أى تدخل لا يتجه اساسا الى اولويات امريكا اللاتينية - كتخفيف عبء الديون مثلا - بل يتجه اكثر نحو اعتبارات ايدىولوجية وجغرافية لن يكون من اثر إلا ادامة نظريات بالية كمذهب مونرو ، وتبرير تقسيم العالم ، وغير ذلك من الجرائم التي يمكن ان ترتكب باسم الحرية والتي تفضي في نهاية المطاف الى تحويل السلم والامن الى مجرد شعارات لخدمة ارباب الدولة .

ان بعض الدول الكبرى ، بل وأكبرها ، قد حاولت مؤخرا تبرير انسحابها من المؤسسات متعددة الاطراف ، واختيارها بعض المبادرات الفردية المنعزلة بحجة رغبتها في انتهاج النهج البرغماتيكي وتحقيق الاتفاق بين الاخلاقيات السياسية والواقع . واتباعها ذلك المفهوم يجعلها ترى انه من العدل ومن الطبيعي تطبيق كل انواع الجزاءات ، بما في ذلك اقصاها ، ضد نيكاراغوا من اجل زعزعة استقرار نظامها ، ولكن المجتمع الدولي ، الذى يرتاع لذلك المنطق ، يتساءل لماذا يختلف الامر متى تعلق بجنوب افريقيا ، التي تفضهد فيها الاقلية العنصرية اغلبيه السكان عن طريق نظام الفصل العنصرى الكريه ، فلا تفرض عليها أية جزاءات أو أية تدابير قسرية اخرى كتلك التي تطبق على نيكاراغوا .

ان السلم والامن لا يقبلان التجزئة . وسوف نكون خائنين لقضيتهما لو سمحنا بإخضاع تحقيقهما للمشاعر الذاتية المتميزة بما يتعارض مع نظام الامن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

#### السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لقد تبنت الجمعية

العامة في دورتها التاسعة والثلاثين دون تصويت قرارا حول الوضع في أمريكا الوسطى ، وذلك لإتاحة الفرصة أمام جميع الاطراف ذات العلاقة لاستكمال مسار مبادرة السلام لسدول كونتادورا . وقد عقدنا حينذاك الآمال بأن منطقة أمريكا الوسطى ستتجه نحو السلام والتعايش والتعاون التي كرمت اسمها وتفاصيلها ، بعد مفاوضات مضنية ، أحكام "وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى" في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ . إلا أن الاحداث والتطورات الخطيرة في المنطقة قد خيبت هذه الآمال ، مما يحملنا على الاعتقاد بأن السلام والامن والتعاون والتعايش هم أبعد منا لا اليوم مما كان يتوقعه المجتمع الدولي بلهفة وشغف .

إن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متسارع في هذه المنطقة من العالم يلقي على الجمعية العامة مسؤوليات جسام تجاه البند المطروح أمامنا ، ويتطلب منا الحزم والجدية ، لاسيما وأن السلام في العالم والامن للشعوب مترابطان على كرتنا الأرضية التي ما انفكت تظهر فيها المسافات بين بؤر التوتر والحروب . ومن المفارقات أن جميع شعوب أمريكا الوسطى تائقة للسلام ، في حين أن سياسة اليد الثقيلة تدفع الأمور بشكل يتعارض مع مصالح تلك الشعوب فيما يحقق أمنها و سلامها واستقرارها .

بل وإن منطقة أمريكا الوسطى تشهد اليوم أخطر النظريات والممارسات التي تنبع من نهج دولة امبريالية عظمى لم تتوقف منذ القرن التاسع عشر عن ممارسة سياسة التدخل العسكري وغيره في شؤون هذه المنطقة ، انطلاقا من أن شعوبها وأنظمة حكمها ، وتكوينها الاقتصادي والاجتماعي ، ملك للامبريالية ، تقرر مصيرها كما تشاء ، وتتحكم بأمورها كما يخلو لها ، وتتمرف فيها وكأن الاستقلال وحق تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وكذلك مبدأ السلامة الإقليمية للدول لا وجود لها ، لا في القانون الدولي ولا في نواحيس العلاقات ما بين الدول والشعوب . وكأن القرب الجغرافي يمنح العملاق حق سحق حرية الغير وفرض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق ومصالحه في مناطق يعتبرها واقعة في منطقة نفوذه .

إن أزمة أمريكا الوسطى لم تنشأ مع قيام الثورة الساندينية المنتصرة ضد السوموزية العاتية ، إنما نشأت مع قيام علاقات اقتصادية وسياسية غير متساوية يفرضها القوى على الأضعف في هذه المنطقة . إن الأزمة الحقيقية في هذه المنطقة من العالم تكمن إذن في صراع مستمر بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وترسيخ استقلالها والدفاع عن حرمة ترابها ، وبين القوى الرجعية الممثلة على إبقاء علاقات التبعية التي تعوّدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها . فالتوتر والأزمات هي إذن نتيجة حتمية لأوضاع تخالف الاستقلال ونزعة التحرر وتحقيق الذات للشعوب والبلدان إذ أن السيطرة والهيمنة في مختلف المجالات والعلاقات ، غير المتساوية اقتصاديا وسياسيا ،

تخالف الاسس التي يبنى عليها النظام الدولي الحديث ، وتسير عكس منطق تاريخ الحضارة الانسانية . وقد اشار الامين العام للامم المتحدة الى الداء في أمريكا الوسطى في عدد من تقاريره ، وآخرها تقريره المدرج في وثيقة الجمعية العامة ومجلس الامن A/40/737-S/17549 المؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، قائلا بأن جذور أزمة أمريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية ، والسياسات الداخلية غير العادلة .

إن تقرير الامين العام يؤكد أن أزمة أمريكا الوسطى قد تعمقت خلافا لما كنا نتوقع . فرغم الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، يشير الامين العام الى أن الموقف لم يكف عن التدهور خلال هذه السنة ، موجهاً الانظار الى ازدياد الحوادث التي تقع بين كل بلدين من بلدان المنطقة ، والتي الى جانب عرقلتها للعمل السلمي تقوم به مجموعة كونتادورا ، قد اشارت في لحظات معينة الخوف من وقوع انتهاك أخطر للسلم . وأورد الامين العام على سبيل المثال ، التوتر والتأزم السائدين بين كوستاريكا ونيكاراغوا من جهة ، وبين نيكاراغوا وهندوراس من جهة أخرى ، رغم أن قرار مجلس الامن ٥٦٣ (١٩٨٥) حث ، في عداد أمور أخرى ، جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ضد أية دولة من دول المنطقة ، مما قد يعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى الى تحقيقها مجموعة كونتادورا . وقد صدر هذا القرار كما هو معلوم إثر اجتماع عاجل لمجلس الامن بمناسبة فرض الولايات المتحدة بشكل تعسفي العقوبات الاقتصادية والتجارية على نيكاراغوا ، في حين أنها وقفت وتقف ضد العقوبات على الانظمة العنصرية والاستعمارية التي تستعبد الملايين من إخوتنا الافارقة في الجنوب الافريقي . وقد اشار الامين العام في عدد تفاقم التوتر في أمريكا الوسطى الى توقف المباحثات الشنائية بين الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا ، تلك المفاوضات الضرورية بسبب مسؤولية الولايات المتحدة ودورها في المنطقة قائلا : "... دون أن تكون هناك حتى الآن أية دلائل على أنها مستأنف" . إن هذا التطور يشكل ضربة شديدة موجهة الى جهود السلام في المنطقة .

إن تأجيج الازمة في أمريكا الوسطى الذي يتزامن مع الجهود المخلصة لبليسان  
مجموعة كونتادورا ، هو نتيجة التدخل الأمريكي السافر في الشؤون الداخلية  
لنيكاراغوا . وهذا التدخل يعود تاريخه الى اليوم الذي تمكنت فيه الثورة  
الساندينية من القضاء على نظام سوموزا العميل . فمنذ قيام هذه الثورة الشعبية  
ومباشرتها الاملاحات في كل الميادين للقضاء على ما أسماه الامين العام ، كما ذكرنا ،  
" الهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير العادلة " ممّت الولايات المتحدة على شن حربها  
غير المكشوفة والمكشوفة لقلب نظام الحكم فيها . فقامت بإشارة الازمات ما بين  
نيكاراغوا وجيرانها لاجئة الى التهديد باستعمال القوة ، التي استعملتها فعلا عندما  
لغمت مياه موانئ هذا البلد الصغير حجما ، لخنقه اقتصاديا وتجاريا ، مما أشار  
استهجان العالم بأسره . كما استعملت الولايات المتحدة القوة فعلا عندما جئنت  
المرتزقة وزودتهم بالمال والعتاد الأمريكي ومولتهم وتمولهم للقيام بأعمال  
عدوانية واسعة النطاق داخل أراضي نيكاراغوا . وتبنت واشنطن الحركة التخريبية  
لعناصر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي عمدها الرئيس الأمريكي " كحركة  
تحرير وطنية " . فسخرت البشرية من هذا التلغيق الذي لا ينطلي على أحد . وقد خصصت  
واشنطن ملايين الدولارات باسم " المساعدة الانسانية " لتمويل هذه الحرب التخريبية ضد  
شعب آمن ، مما يساعد عناصر المرتزقة على تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية لهذا  
البلد النامي المهدد بالاجتياح والعدوان ، فأجاعت واشنطن شعبه وزادت أعباء  
التنمية التي تصبو اليها ثورته الساندينية . وحشت الولايات المتحدة عملاءها ، وفي  
مقدمتهم اسرائيل لتزويد العناصر المضادة للثورة وغيرها بالعتاد والسلاح ، وذلك  
لمساعدة اسرائيل على تصريف إنتاجها العسكري من جهة ، ولتجهيز المخربين بأسلحة  
جرّبت على أجساد أطفال ونساء وشيوخ لبنان وغيرها من المناطق من جهة أخرى .

إن دور اسرائيل المريب والمخرب في منطقة أمريكا الوسطى معروف ، فقد صرح  
الرئيس أورتيفا في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ :  
(تكلّم بالانكليزية):

"علينا أن نأخذ في الحسبان أن الحكومة الاسرائيلية كانت شريكا  
أساسيا في دعم الولايات المتحدة لسوموزا . وأنا لا أعرف الى أي مدى كان  
الشعب الاسرائيلي مؤيدا لسياسة حكومته ، إلا أنه تظل هناك الحقيقة الماثلة  
في أن اسرائيل زوّدت سوموزا بالأسلحة ، وظلت تفعل ذلك حتى بعد أن توقفت  
الولايات المتحدة ذاتها عن ذلك . وحتى بعد انتصارنا الثوري ، لم تتعلّم  
اسرائيل الدرس الذي كان يجب أن تتعلمه ، وواصلت مساندة الحكومات التي  
تخدم مصالح الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى . ولا يحتاج المرء في هذا  
الصدد إلا الى أن يشير الى زيارة آريل شارون لهندوراس في كانون  
الاول/ديسمبر ١٩٨٢" .

(واصل كلمته بالعربية) : [المصدر : إذاعة اسرائيل في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥]:

"وقد رفعت الولايات المتحدة من مرتبة المخربين عندما جعلت من  
الارهاب قيمة ثقافية واجتماعية وسياسية بحد ذاتها فوزعت وكالة المخابرات  
الامريكية الكتيب الدموي المشهور تحت عنوان مظلّل هو :

تكلّم بالانكليزية: Psychological Operations and Guerrilla Warfare" .

وليس هذا الكتيب إلا موسوعة تعلم طرق الاغتيال والخطف والاعتداء على الأشخاص  
والمؤسسات وغيرها من العمليات الاجرامية التي تنتهك القانون الدولي كما تنتهك  
قوانين الولايات المتحدة نفسها ، ولاسيما القرار التنفيذي رقم ١٢٣٣٣ المؤرخ في ٤  
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ . حقّا ، إن الولايات المتحدة تعلّمت من دروس حربها ضد شعب  
فيميت نام ، فقامت بوضع أول مدونة للسلوك الارهابي المتكامل ضد الدول عمّمت في  
الوثيقة A/39/596-S/16789 بتاريخ ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ . وفي نفس الوقت ،

رفضت واشنطن التي عيّنت نفسها قيّمة على مصالح الشعوب ومبشرة بالقيم الديمقراطية ومدافعة عن الحريات وحقوق الانسان الاسامية وسيادة القانون ، رفضت واشنطن الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية وتنملت من قبولها الحر لهذه الالزامية فور لجوء نيكاراغوا الى القضاء الدولي لعرض قضيتها العادلة ، وما زالت الولايات المتحدة ترفض ولاية المحكمة مدّعية أن شكوى نيكاراغوا شكوى سياسية رغم أن كل شكوى دولية من هذا النوع تتضافر فيها عوامل سياسية وقانونية ، فزعزعت واشنطن بذلك مصداقية أعرق محكمة دولية عرفت بها البشرية منذ نشوء النظام الدولي الحديث . ولم تكتف بهز هيبة المحكمة واختصاصاتها التي تعلّق عليها الدول أهمية كبرى في حل مشاكلها بالطرق السلمية ، بل شتّت وتشنّ حملة للجهاز على منابر ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ككل بهدف اخفات وامكات صوت الشعوب كلّما ارتفعت لادانة أعمال تتعارض وأحكام الميثاق والقيم الاخلاقية الدولية . لكن محكمة العدل الدولية رفضت الاعتراض الامريكي على الاجراءات القضائية واتخذت تدابير مؤقتة ضد أعمال وانتهاكات الدولة العظمى ، أولها بالاجماع ، جاء فيه :

"ينبغي أن تكفّ الولايات المتحدة وتمتنع فورا عن القيام بأي اجراء يؤدي الى تقييد أو إغلاق أو تهديد منافذ الوصول من وإلى موانئ نيكاراغوا ، وخصوصا زرع الالفام".

وشانیهما قرار اتخذ بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت القاضي الامريكي ، جاء فيه :

"ينبغي أن يحترم احتراماً كاملاً الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا ، مثل أية دولة أخرى من دول المنطقة أو العالم ، في السيادة والاستقلال السيادي ، ولا ينبغي ، بأية حال من الاحوال ، أن تهدد هذا الحق أية أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية تحظرها مبادئ القانون الدولي وخصوصاً مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية ، عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة ، ومبدأ وجوب عدم التدخل في الشؤون التي تدخل في إطار الولاية الداخلية للدولة ، وهما مبدأان يتضمنهما ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية".

إن المؤشرات بأجمعها تحمّلنا على التأكيد بأن الوضع في منطقة أمريكا الوسطى يتدهور ، وأن مخاطر اندلاع حرب شاملة قائمة فعلا حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلن رياءً عن تأييدها لمسار كونتادورا وتعمل سراً وعلانية وبالمال والسلاح على تدمير نيكاراغوا من الداخل وتهيب لعدوان مباشر على هذا البلد المستقل الذي نكنّ له كل التقدير لما أنجزه في صراعه ضد التخلف من جهة ، وضد الامبريالية العالمية من جهة أخرى . كما أن شعوب العالم بأسرها تقف مع شعب نيكاراغوا وتستهنجن وتدين العدوان الذي تمارسه دولة عظمى عضو دائم في مجلس الأمن للقضاء على ثورة هذا الشعب وهي ثورة ضد التخلف والسموموزية وجميع أشكال الهيمنة . هي ثورة دولة إنتقلت في سياستها الخارجية عدم الانحياز .

لقد أعلنت نيكاراغوا أكثر من مرة بثبات وتصميم عن رغبتها الاكيدة في إحلال السلام في أمريكا الوسطى ، فتعاونت باخلاص مع مجموعة دول كونتادورا ، ورحبت بجهود فريق ليما اللاتيني الذي يضم البرازيل والارجنتين وبيرو وأوروغواي في معيها لإحلال السلام والتعايش والوثام في هذه المنطقة من العالم . وكلنا استمع الى الرئيس اورتيجا ، خلال الفترة الاحتفالية ، عندما أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر :

"نيكاراغوا تحترم مبادئ الميثاق ، ونحن نريد أن نعيش في سلم مع أمم الأرض قاطبة ، بما في ذلك الولايات المتحدة . وما من شيء في خططنا الثورية يتعارض مع وجود علاقات ودية وطبيعية مع الولايات المتحدة [الأمريكية]" . (A/40/PV.42 ، ص ١٦)

وناشد الرئيس أورتيفا حكومة الولايات المتحدة :

"أن تلتزم بمدق بالمعايير المجسدة في الميثاق بشأن التعايش  
السلمي بين الدول ، وأن توقف سياستها العدوانية ضد نيكاراغوا" (المرجع  
نفسه) .

ورغم هذه المناشدة الصادقة المدعومة بالأعمال ، جاء الجواب الأمريكي السلبي  
ليس فقط في خطاب الرئيس ريغان في نفس الفترة الاحتفالية ، بل وأيضا على لسان السيد  
ألفرد ايكل مساعد وزير الدفاع الأمريكي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي :

"أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد تلجأ الى استخدام القوة  
المباشرة في مرحلة ما في المستقبل بغية الاطاحة بحكومة نيكاراغوا" .

إن الجمهورية العربية السورية ، كعضو في مجموعة دول عدم الانحياز ، تلتزم  
ببيان لواندا الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر  
الماضي ، والذي أكد على التضامن مع نيكاراغوا وعلى وضع حد فوري لجميع التهديدات  
والاعمال العدوانية الأمريكية ، وانهاء تمويل المرتزقة ، وانهاء العقوبات الاقتصادية  
القسرية الأمريكية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا ، معتبرا بأن هذه الاعمال تهدف الى قلب  
نظام الحكم الشرعي في نيكاراغوا وتؤدي الى زيادة مخاطر نشوب حرب شاملة في  
المنطقة .

وإننا على يقين من أن إحلال السلم والامن لن يتحقق ما دام هناك وجود عسكري  
أمريكي في منطقة أمريكا الوسطى . ونرى بأن الازمة بدأت تتصاعد وتتفاقم إثر  
المعلومات التي تشير مؤخرا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستزوّد إحدى دول المنطقة  
بسلح جوي متقدّم مما سيؤدي الى اختلال التوازن في هذه المنطقة ، فيشجع على  
العدوان العسكري الواسع النطاق ضد نيكاراغوا . ومقابل هذه الاتجاهات العدوانية يجب  
على الجمعية العامة ، بالإضافة الى دعم جهود كونتادورا ، أن تأخذ بجدية ضرورة جعل  
منطقة أمريكا الوسطى منطقة سلم خالية تماما من الوجود العسكري الاجنبي ، تمشيا مع  
وثيقة الاهداف ووثيقة كونتادورا المنقّحة المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .



(السيد الفتال ، الجمهورية  
العربية السورية)

إن وفدنا يؤيد كل التأييد المقترحات الواردة في رسالة الرئيس اورتيغا الى رؤساء بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ والمعممة في الوثيقة A/40/894-S/17634 ، ونتمنى أن يؤخذ بالمقترحات الواردة في الوثيقة المذكورة والتي من شأنها أن تحرك عجلة جهود كونتادورا . إن هذه الوثيقة محك الارادة السياسية للولايات المتحدة الامريكية التي وصفت الوثائق السابقة بانها مجرد حبر على ورق . ونؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات الشئانية ما بين الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا ، إذ بدونها لا يمكن للولايات المتحدة أن تحيد عن هدفها العدواني . ولكننا على يقين بأن شعوب العالم بأسرها ستقف مع شعب وحكومة نيكاراغوا مؤمنة بقدرات هذا الشعب على الصمود ودحر المعتدى مهما كان قويا .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية)

عن الانكليزية : تهتم الولايات المتحدة اهتماما فعليا بالسلم والاستقرار في أمريكا الوسطى . فبلدان أمريكا الوسطى بلدان مجاورة لنا . وأمريكا الوسطى حقل التجربة الحاسم لمن سيكون له المستقبل . هل سيكون لدعاة التغيير السلمي والديمقراطي أم العنف الثوري والشمولية .

ففي أوائل هذا العام ، أجرى شعب السلفادور انتخابات للمرة الرابعة في ثلاث سنوات لاغير . ومنذ ثلاثة أسابيع فقط صوّتت غواتيمالا في انتخابات حرة لتختار من يحكمها من بين أربعة عشر حزبا سياسيا متنافسا . وستكتمل هذه العملية في انتخاب نهائي يجري في الشهر القادم . ويوم الأحد القادم ، سيمارس شعب هندوراس نفس هذا الحق في تقرير المصير السياسي . وفي مستهل العام المقبل ، سوف تبرهن أقدام ديمقراطية في أمريكا اللاتينية - أي كوستاريكا - على التزامها المستمر بمثل الديمقراطية العليا وممارساتها .

وفي الاتجاه المضاد ، قامت نيكاراغوا رسميا في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ، بتعطيل الحريات المدنية الاساسية بما فيها حرية التعبير ، وحرية الصحافة ، والحق في الاجتماع ، والحق في المثل أمام القضاء ، والتحرر من السجن التعسفي ، وحق تنظيم النقابات العمالية والأحزاب ، وحظر تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني . ولم

يغير التعديل اللاحق لحقي المثل أمام القضاء وحظر تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني ، من فحوى ذلك الاجراء . ولقد حاول الرئيس اورتيغا في كلمته أمام هذه الجمعية العامة ، وفي البيان الذي أدلى به في ماناغوا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري ، أن ينحي باللائمة عن فرض حالة الطوارئ هذه على حكومة بلاده ، لاننا قدمنا معونة انسانية للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية . لكن هذا التفسير لم يقنع الكثيرين ومن بينهم أكثر من ١٢٠ ألف من النيكاراغويين الذين فروا من ذلك النظام بحثا عن ملاذ أكثر أمنا في الخارج .

إن هذه البوتقة المؤسفة من الاتجاهات تشرح الكثير من قمة ما حدث منذ اجتمعت هذه الهيئة آخر مرة لبحث الحالة في أمريكا الوسطى . فنحن نرى - من جانب - عملية مستمرة للتحوّل ولتعزيز الحكم الديمقراطي في السلفادور وهندوراس وغواتيمالا بالإضافة الى تقليد ديمقراطي عريق في كوستاريكا ، في حين نشهد - على الجانب الآخر - عملية مستمرة للتحوّل الى الحكم الشمولي في نيكاراغوا بل وترسيخ ذلك الحكم .

فمنذ البداية ، أراد الساندينيون الانسلاخ الكامل من مفهوم الديمقراطية الغربية . وسعوا الى مسرحية الانتخابات استرضاء للديمقراطيات الغربية ، وعملا على التشبه بالانظمة الديمقراطية في البلدان التي أخذ تأييدها للمنحى الثوري يتضاءل ومع ذلك ، منع الساندينيون الغالبية العظمى من معارضتهم من المشاركة بفعالية في تلك الانتخابات . وقد ظهرت بوادر ذلك في الخامس والعشرين من آب/اغسطس عندما قال القائد هيمارتو اورتيغا وزير الدفاع "إن الماركسية اللينينية مذهب علمي تهتدى به شورتنا" . والماركسية اللينينية لا تتصور تقاسم السلطة مع أي فريق آخر على الاطلاق .

إن السبب الجذري للصراع في نيكاراغوا هو ما يمارسه هذا النظام من قمع سياسي ، وهو النظام الذي يقرب من الشمولية ويرغب في نقل العدوى الى جيرانه . فالقمع السانديني قد نما وأصبح مؤسسيا بمعونة المستشارين الشموليين ، وقد ازدادت المعارضة الشعبية من كل نوع . هذا هو ما يدور حوله الصراع في نيكاراغوا . ولا يمكن لأي قدر من الكلام السانديني عما يسمى "بالثورة المضادة" أن يخفي حقيقة ذلك .

غير أن الآمال في السلم لا تموت بسهولة . ويظل أقوى أمل في السلم في حالات الصراع معلقا بالحوار . ويقصد بالحوار إجراء محادثات بين الحكومات والمجموعات المعارضة لها لتهيئة الظروف التي يقرر فيها المواطنون شكل حكومتهم في جو يخلو من القسر . ويمكن أن يكمل هذا النهج بالنجاح . ويشهد تاريخ السنوات الخمس الماضية في نصف الكرة الغربي أن الانتخابات الحرة هي السبيل الوحيد الذي يمكن لمن يتولسون زمام الحكم من حيازة السلطة المعنوية والشرعية اللازمة لتبرير حكمهم . ويشجعنا أن ما يربو على ٩٠ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية تعيش الآن وتزدهر في ظل نظام حكم ديمقراطي .

إلا أن حكومة نيكاراغوا الساندينية تتناول مسألة المصالحة الوطنية الديمقراطية من منظور بالغ الغرابة ، كما لو كانت المصالحة مؤامرة خارجية لتقويض السلم في المنطقة . وقد صرح ديسكوتو ، وزير خارجية نيكاراغوا للمحافة ، هنا في نيويورك ، في الشهر الماضي ، بقوله :

"إن موضوع المصالحة عنصر إعاقة جديد أقحمته حكومة ريفان" .

وقال سيرجيو راميريز نائب رئيس نيكاراغوا ما يلي :

"لن تجري قط حوارا مع الثورة المضادة لأن هذا لم تقترحه حتى مجموعة كونتادورا" .

حسنا ، إن لدينا شيئا جديدا نقوله لحكومة نيكاراغوا . إن المصالحة الوطنية عن طريق الحوار والانتخابات مبدأ أساسي من مبادئ عملية كونتادورا وكانت كذلك منذ البداية . وقد قبلت بها صراحة كل دول أمريكا الوسطى الخمس بما فيها نيكاراغوا في وثيقة الأهداف الصادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وتتضمن مشاريع اتفاق كونتادورا الثلاثة جميعها ، بما فيها المشروع الذي ذكرت نيكاراغوا أنها توافق عليه - إذا لم تدخل عليه أي تغييرات - جزءا بعنوان : "التزامات فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية" . وتنص هذه الالتزامات على أن تنشئ الدول التي تتعرض لحالات تمرد آليات للحوار مع المجموعات المعارضة ، وتنص المشاريع أيضا على أن التزامات الأطراف "لها طابع

قانوني ومن ثم فهي ملزمة" ، ولنتذكر أن منظمة الدول الأمريكية سحبت بالإجماع في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الاعتراف الدبلوماسي بنظام سوموزا واعترفت بالسندينيبيين والديمقراطيين الحقيقيين ، وكان ذلك الاعتراف الدبلوماسي بتنفيذ الديمقراطية . وقبل السندينيون هذا الشرط .

إن حكومة نيكاراغوا لا تعارض المصالحة الوطنية في بلدان أخرى . ففي تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي ذكر دانييل أورتيغا علنا ما يلي :

"وشمة دليل آخر على رغبة الشعوب في السلم ، هو الحوار الجاري في السلفادور . وكان الثوريون السلفادوريون هم الذين اقترحوا هذا الحوار منذ عدة سنوات وأيدته حكومة نيكاراغوا" .  
إلا أنه عندما يطلب إلى السندينيبيين قبول الحوار في بلدهم يرفضون الحوار ويمفون به بأنه مؤامرة خارجية .

ولنتذكر أن كلا من المعارضة المدنية والمقاومة الديمقراطية قدمتا عروضاً محددة . ففي ٢٢ شباط/فبراير الماضي ، عندما أعلنت نيكاراغوا عزمها على إجراء حوار وطني ، حددت المعارضة الوطنية الشروط التي يمكن في ظلها إجراء هذا الحوار . وشملت هذه الشروط ، رفع حالة الطوارئ وكفالة حرية التعبير ، وإصدار عفو عام وعفو فيما يتعلق بالجرائم السياسية ، وإعادة الضمانات الدستورية وحقوق الإضراب أي عدم جواز تقييد حرية الفرد دون حكم قانوني وتوفير ضمانات بأمن أعضاء حركة المقاومة الذين يشتركون في الحوار ، وتنفيذ هذه التدابير تحت إشراف حكومات ضامنة . وفي مواجهة ذلك الاقتراح المحدد ، ذوي بسرعة حماس السندينيبيين للحوار وكفؤا عن الكلام عنه لمدة أشهر .

وفي ١ آذار/مارس ، اقترح ممثلو المقاومة في نيكاراغوا أن تتوسط الكنيسة الكاثوليكية من أجل إجراء حوار وطني . وتوخى ذلك الاقتراح التوصل إلى وقف إطلاق النار . وعلى الرغم من أن المقاومة لم تتمكن من الاشتراك في الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، قبل ذلك الاقتراح دانييل أورتيغا بوصفه رئيساً للجمهورية إلى

أن يقرر شعب نيكاراغوا ، في استفتاء عام ، تأكيد سلطته أو إنكارها . وكان العنصر الرئيسي الآخر في الاقتراح تخويل المؤتمر الاسقفي النيكاراغوي سلطة وضع جدول أعمال محدد للمحادثات بالاتفاق المتبادل بين الاطراف المعنية . وفي ٢٢ آذار/مارس ، كرر المؤتمر الاسقفي النيكاراغوي تأكيد ما أعرب عنه من قبل من تأييد للحوار الوطني وأعلن عن استعداده للقيام بدور الوسيط . غير أن السندنيين رفضوا هذا العرض فورا . ولم يقدم أي عرض مضاد . ومن ذلك الحين ، تكرر رفض السندنيين للحوار . وفي ٤ نيسان/ابريل ، اتخذت حكومتي مبادرة للإبقاء على إمكانية إجراء الحوار . وكان من العناصر الرئيسية في هذه المبادرة عرض بالامتناع عن تقديم المساعدة العسكرية للمقاومة الديمقراطية في حالة قبول السندنيين للعرض المقدم في ١ آذار/مارس . وفي أثناء الصيف والخريف سعت الولايات المتحدة كذلك الى تشجيع المصالحة الوطنية بالإعراب عن استعدادنا لاستئناف المحادثات الشئانية مع السندنيين حال إجرائهم لحوار داخلي .

وفي ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، كرر هاري شلودمان سفير الولايات المتحدة المتجول ومبعوثها الخاص الى أمريكا اللاتينية لكارلوس تانرمان سفير نيكاراغوا لدى الولايات المتحدة ، في واشنطن ، التأكيد بأننا منستأنف المحادثات الشئانية إذا قبل السندنيون العرض المقدم من المقاومة النيكاراغوية في ١ آذار/مارس وتصادف أن ذلك العرض الموقع في سان خوسيه ، كوستاريكا لم يكن يتضمن ، كشرط مسبق ، حل الجمعية الوطنية كما اقترح السندنيون . وأوضح السفير شلودمان أن التقدم في الحوار الداخلي سيؤدي الى تقدم بشأن المسائل الشئانية . وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر رد السفير تانرمان قائلا بأن عرض آذار/مارس مرفوض رفضا باتا .

ونسلم في هذا المحفل في أحيان كثيرة انتقادات مؤداها أنه يجري السعي الى فرض حلول عسكرية لمشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية . إلا أن سجلنا يبين أن الولايات المتحدة دأبت على تدعيم الإصلاح الاقتصادي والسياسي في أمريكا الوسطى . وعلى سبيل المثال ، بلغت معونتنا الاقتصادية المقدمة الى المنطقة لعام ١٩٨٥ ما قيمته

٩٧٦ مليون دولار . بينما لم تتجاوز المساعدة الأمنية ، على النقيض من ذلك ، ٢١٢ مليون دولار . أي أن الولايات المتحدة تنفق على المساعدة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة الى أمريكا الوسطى أربعة أمثال ما تنفقه على المساعدة العسكرية .

وقد قال شولتز وزير الخارجية ما يلي :

"تنطلق استراتيجيتنا من تحليل يسلم بوجود مظالم مشروعة من ضيم اجتماعي واقتصادي وسياسي في أجزاء كثيرة من تلك المنطقة ، بل ويؤكد ذلك ... والنتيجة التي خلصنا اليها هي أننا نواجه تحديين يرتبط كل منهما بالآخر : المساعدة على تخفيف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الامد ، والمساعدة على مواجهة استراتيجية شيوعية تستهدف زيادة حدة هذه المشاكل واستغلالها والامتلاء على السلطة بقوة السلاح" .

وقال الرئيس ريفان ما يلي :

"في مواجهة عقود من عدم الإنصاف وعدم الإكتراث منؤيد الديمقراطية والإصلاح وحرية الإنسان ... وفي مواجهة التحدي المتمثل في الإنتكاس العالمي ، وفي مواجهة حملة التخريب الاقتصادي التي لا تهدأ والتي يقدم بها المفاويز في السلفادور ، منؤيد التنمية الاقتصادية ... وإزاء التحدي العسكري الاتي من كوبا ونيكاراغوا - واستخدامها المتعمد للقوة لنشر الطغيان - منؤيد أمن الدول المهددة بالخطر في المنطقة ... ومنؤيد الحوار والمفاوضات - فيما بين بلدان المنطقة وداخل كل بلد على حد سواء" .

وأود الآن أن أؤكد النقطة التي أبرزها الرئيس ريفان . ففي الوقت الذي تعزز فيه الولايات المتحدة بنشاط التنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى ، عن طريق مساعداتها وسياساتها ، تسعى قوى أخرى الى تقويض القاعدة الاقتصادية اللازمة للتنمية والتقدم . وعلى سبيل المثال ، ذكرت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون في عددها الصادر في ٨ تموز/يوليه أن السيد يواكين فيلالوبوس القائد العسكري الاعلى للمفاويز السلفادوريين - واقتبس هنا من ذلك المقال - :

"أوجز ما قال إنه استراتيجية جديدة لحرب الاستنزاف التي يشنها المغاوير  
وحملة تخريب واغتيال وكماثن يعضدها الاستخدام المتزايد للغام والشراك  
الخداعية . وذكر السيد فيلالوبوس أن الهدف من تلك الاستراتيجية امتنزاف  
الاقتصاد حتى الإنهيار " .

في كثير من الأحيان تتجاهل حقيقة أساسية هامة في مناقشة سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا . لقد بدأ السندينيون التدخل في السلفادور وكوستاريكا وهندوراس بعد توليهم السلطة في تموز/يوليه ١٩٧٩ بعام ، وواصلوا ذلك العدوان بنشاط منذ ذلك الوقت . وفي الوقت ذاته ، تحاول نيكاراغوا أن تحافظ على الصورة المحببة لها بوصفها الضحية البريئة المتضررة من عدوان غير مستفز ، بإنكارها أنها قامت على الإطلاق بعمليات تخريب مسلح داخل البلدان المجاورة . بيد أن الحقائق تظهر أن الإنكارات الرسمية لنيكاراغوا غير صحيحة .

وبالمثل يزعم السندينيون أن ردود الفعل الدفاعية للولايات المتحدة ، بما في ذلك دعمها للمقاومة الديمقراطية ، تشكل عدوانا ضد نيكاراغوا . وهذه التهمة بالطبع تقلب الحقائق . فنيكاراغوا لا الولايات المتحدة وأصداؤها ، هي التي ارتكبت العدوان الذي أدى الى ردود الفعل التي يشكو منها السندينيون الآن .

وكثيرا ما نسمع أن الصراع بين الشرق والغرب قد تسبب في أزمة أمريكية الوسطى . فلنواجه الحقائق : إن أعمال السندينيين هي المسؤولة عن الأزمة .

لقد أيد السندينيون قوات العميان المرتبطة بالاتحاد السوفياتي وكوبا . ويستضيف السندينيون الآن حوالي ٨ ٠٠٠ من أفراد الكتلة السوفياتية وكوبا ، بما في ذلك نحو ٣ ٥٠٠ من أفراد الأمن والعسكريين . لقد كوّن السندينيون ، عن طريق الدعم السوفياتي والكوبي أكثر القوات العسكرية قوة في المنطقة .

ويقوم السوفييات وحلفاؤهم بشحن الأسلحة الى نيكاراغوا منذ الايام الاولى لحكومة السندينيين . وفي تقديرنا أن شحنات الأسلحة من الكتلة السوفياتية الى الحكومة السندية وصلت الى ما يزيد على ٥٠٠ مليون من الدولارات . وقد شملت هذه الشحنات ٣٤٠ دبابة وعربة مصفحة ، و٧٠ مدفع هاوتزر بعيد المدى وقاذفات الصواريخ ، و ٣٠ من الطائرات العمودية بما في ذلك ١٢ من الطائرات العمودية السريعة المسلحة تسليحا ثقيلًا للهجوم . وما زال هذا التدفق مستمرا . بل ويبدو أن هناك زيادة في شحنات الأسلحة الى حكومة نيكاراغوا الآن .



لقد وصلت أولى المدرعات السوفياتية الى نيكاراغوا عام ١٩٨١ ، بعد فترة قصيرة من الإعلان عن تكوين الميلشيا التي تضم ٢٠٠ ٠٠٠ رجل ، وقبل نمو المقاومة الداخلية الملموسة ضد السندينيين بحوالي سنة . وعماد تلك القوة المدرعة ١١٠ دبابة متوسطة من طراز T-SS سوفياتية الصنع . ولا تملك البلدان المجاورة لنيكاراغوا دبابات لها قوة نيران الدبابة T-SS . وتلقى السندينيون أيضا في العام الماضي وحده ما يقرب من ٣٠ دبابة خفيفة من طراز PT-76 . وتمتاز قدرة هذه الدبابات على عبور الانهار فائدتها بدرجة كبيرة وتساعد على قمع التذمر الداخلي .

هل يعد من قبيل المصادفة أن الشحنات الجديدة من الاسلحة تتزايد في الوقت الذي تشن فيه الحكومة السندية حملتها الاخيرة لتخويف رعاياها وقمع كل معارضة ؟ لا حاجة بالمرء الى أن يكون مراقبا سياسيا محنكا ليدرك أن وجود الدبابات يكبح التذمر الشعبي . لماذا توجد تلك الدبابات هناك ؟ إنها تمثل إسهاما إنسانيا غريبا من جانب النظم السياسية الشمولية في العالم .

أرجو أن تؤيد الجمعية العامة استمرار عملية كوندادورا من أجل تسوية سلمية للامنة الإقليمية . وفي رأينا ، توفر جهود الوساطة التي تقوم بها الكوندادورا أفضل أمل من أجل إقرار السلم في أمريكا الوسطى . وسنستمر في تأييدها تأييدا كاملا . وكما ذكر الرئيس ريفان ، نود أن نحقق : "التنفيذ المتزامن لجميع أهداف كوندادورا مع توافق تحقق فعال" .

لقد واجهت عملية كوندادورا عقبات خطيرة في العام الماضي . لماذا ؟ أولا ، لأن انتهاك نيكاراغوا لحق اللجوء في أوائل هذا العام خلق نزاعا مع كوستاريكا وحال دون انعقاد الاجتماعات . وفي شهر حزيران/يونيه في اللحظة التي عقد فيها اجتماع كوندادورا ، أدى إصرار نيكاراغوا على إجراء تغيير جذري في جدول الأعمال الى تعليق المفاوضات لمدة أربعة أشهر . وإزاء شعور مجتمع أمريكا اللاتينية بأن هذا العمل عرض كوندادورا للخطر ، أدى ذلك الى تكوين مجموعة الدعم في شهر تموز/يوليه من الأرجنتين

وأوروغواي والبرازيل وبيرو . وقد رحبت حكومتي بتشكيل هذه المجموعة وتعتقد أنه كان  
وسيكون لها تأثير مفيد .

وفي أيلول/سبتمبر ، استجابة للاقتراحات التي طرحتها بصورة مشتركة السلفادور  
وكوستاريكا وهندوراس ، وافقت البلدان المشتركة في عملية كونتادورا على إعادة  
إجراء المفاوضات في جهد لمحاولة التوصل الى اتفاق نهائي . بيد أنه بعد استئناف  
المحادثات بأقل من أسبوع ، علقت الحكومة السندية إعادة الحريات المدنية . ولما  
كان قد اتفق في أيلول/سبتمبر على أن الأحداث في المنطقة لن تؤثر على المشاركة ولن  
تكون موضعاً للمناقشة داخل كونتادورا ، فإن الدول الديمقراطية في أمريكا الوسطى ،  
تماشياً مع تعهداتها ، لم تشر موضوع تعطيل نيكاراغوا للحريات المدنية في اجتماعات  
مجالس كونتادورا . ولكن هل يمكن لأحد أن يدعي أن تعطيل الحريات المدنية في  
نيكاراغوا لا يشكل عقبة أمام اتفاق كونتادورا ؟ وعندما يقول الرئيس أورتيغا ، كما  
فعل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أن نيكاراغوا توافق على صيغة مشروع المعاهدة  
الخاصة بالمصالحة الوطنية لكنها ترفض الحوار مع المقاومة الديمقراطية ، كيف  
يمكننا أن نخلص من ذلك الى أن السندينيين جادون في موقفهم من المفاوضات ؟

لقد أمر السندينيون على أنه ينبغي إنهاء العصيان الداخلي في نيكاراغوا  
كشرط مسبق لاتفاقية كونتادورا . ويتمثل زعمهم في أنه لا يمكنهم قبول الالتزامات وفق  
هذا الاتفاق بينما هم يواجهون ما يسمونه بالعدوان الخارجي . وهم يتجاهلون حقيقة أن  
أي معاهدة من معاهدات الكونتادورا لا تنطوي إلا على اتفاق للتفاوض حول تخفيض الأسلحة  
والقوات . ومن ثم فإن موقفهم مغضوح باعتباره حيلة تغلف رفضهم اتخاذ الخطوة  
الوحيدة التي يمكن أن تؤدي الى انتهاء العصيان . وتلك الخطوة هي ، بالطبع ،  
الدخول في حوار داخلي .

لقد أوضحت حكومتي بصورة متكررة للعام والخاص ، أننا ملتزم بأي اتفاق  
تتوصل اليه بلدان أمريكا الوسطى . وفي ضوء هذا الموقف ، فإن مطالبة السندينيين  
بأن يسبق الاتفاق مع الولايات المتحدة اتفاق كونتادورا لا يمكن النظر إليها إلا

باعتبارها محاولة لإحباط عملية كونتادورا وإهدار جهد ما يقرب من ثلاث سنوات . ومطالبة السندينيين هذه ليست إلا محاولة لإعطاء مورة للقضية المعقدة للسلام فسي أمريكا الوسطى كمجرد نزاع مع الولايات المتحدة . والواقع ، إن ما يحدث في أمريكا الوسطى نزاع بين السندينيين وجيرانهم بالإضافة الى قمع السندينيين لمواطنيهم من النيكاراغويين .

وبنغمة أكثر تفاؤلا ، أود أن أسجل ارتياح حكومتي لاتفاق المساعدة الاقتصادية الذي وقّع في لكسمبرغ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودول أمريكا الوسطى . لقد أيدت حكومتي منذ أمد بعيد زيادة المساعدة الاقتصادية الى منطقة أمريكا الوسطى . ونحن نقوم بتقديم المزيد من الاموال الى المؤسسات الإقليمية في أمريكا الوسطى كبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي . وأود أيضا أن أشير الى أنه ، بالنسبة لنيكاراغوا ، تضمن كل اقتراح قدمته الولايات المتحدة خلال الاعوام الاربعة الماضية مكونا اقتصاديا قويا . وفي الآونة الاخيرة ، طرحت مبادرة الرئيس بشأن الصراعات الإقليمية التي قدمت الى هذه الهيئة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، تصورا لمساعدة اقتصادية ضخمة فور إحراز التقدم موب تسوية للصراعات الداخلية فسي نيكاراغوا .

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا للبلاغ السياسي الذي صدر في لكسمبرغ . فهذا البلاغ ، الذي شاركت فيه نيكاراغوا ، دعم عملية كونتادورا وأعرب عن الامل في إجراء مفاوضات سريعة وتحقيق نهاية ناجحة لها ، ودعا الى الاحترام الكامل للحريات المدنية والمصالحة الوطنية والنظم السياسية والاجتماعية الديمقراطية والتعددية . والقرار الذي ينبغي لهذه الهيئة أن تعتمد لا يجب أن يكون أقل طموحا . فلنأمل أن يتحقق ذلك .

وفي ختام هذه المناقشة حول أمريكا الوسطى ، أتعش أن تؤيد الجمعية العامة

(السيد والترز ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

مواصلة عملية كوندادورا . ومرة أخرى ، نظل على اعتقاد راسخ بأن عملية كوندادورا  
تمثل المحفل المناسب وأفضل أمل في إقرار السلم في أمريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٣٣٢٧ (د - ٢٩) المعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطي الكلمة لمراقب  
منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتعين علينا هنا في غمار الاحتفال بالذكرى الاربعين لهذه المنظمة أن نذكر بمقاصد الأمم المتحدة وأن نضعها نصب أعيننا . كثيرا ما نستمع الى بيانات تسترعي الانتباه الى فقرات ومواد مختلفة من الميثاق . غير أنه في أحيان أكثر تغفل المادة الاولى ، وفي معظم الأحيان تُنسَى تماما ديباجة الميثاق . فلننظر كيف تبدأ . إنها تُستهمل بتصريح نابع من قلوب ضامر الآباء المؤسسين الذين ضحوا بدمائهم في سبيل هزيمة النازيين ومحاولة إحلال السلم .

"نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" الخ ؛ كما تعرب عن إصرارنا "على أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما في جو من الحرية أفسح وبلوغا لتلك الاهداف" وإن الشعوب ، في سبيل هذه الغايات ، قد اعتمدت "أن تستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها" .

ولم يرد في أي موضع في ميثاق الأمم المتحدة المقدس ذكر للحفاظ على "جمهوريات الموز" . إن ما يتعين علينا إنقاذه هي الشعوب والبشر وكرامتهم وحريتهم وجهودهم الجماعية من أجل تحسين مستوى الحياة .

إن أمريكا الوسطى لم تعد الغناء الخلقي للشركة المتحدة للفواكه . إن أمريكا الوسطى أرض يوجد ويعيش فوقها بشر يتطلعون الى تحسين مصائرهم . ولسوء الطالع يظل وجود هؤلاء الناس والبشر ، هو ما تصر ادارة واشنطن على نسيانه وإغفاله . لكن "الرجل القوي" في البيت الابيض لا يستطيع ، ويجب ألا يتاح له ، أن يقوم بالتحكم في نمط حياة وسلوك شعوب أمريكا الوسطى أو أي مكان في العالم .

منذ ٤٠ عاما أعلن الميثاق من بين مقاصده :

"إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" .

ومع ذلك فإن واشنطن ما زالت تصر على إنكار حقوق بعض الشعوب بما في ذلك حق

الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وقد شنت واشنطن ، بأعمالها ، حملة صليبية بغيضة تقوم على سياسة استخدام سفن التهريب الحربية والمرتزقة ، ومن واجب هذه المنظمة أن تشرع فوراً في اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع أعمال العدوان هذه التي تقتربها واشنطن ضد دولة من دول أمريكا الوسطى عضو في هذه المنظمة ، هي نيكاراغوا .

إن شعب نيكاراغوا هو الذي حمل السندنيين الى السلطة وأوكل اليهم مهمة الدفاع عن حريته وعن تنميته الاجتماعية والاقتصادية . وبالطبع فإن بعض الدوائر - في الشركات عبر الوطنية وبعض الاوساط الاخرى - قررت أن تنتحل لنفسها صلاحيات عبر وطنية كذلك ، بغية حرمان شعب نيكاراغوا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

لقد ورد في المادة الثانية من الميثاق :

"يتمنع جميع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة" .

ولكن ألا تشكل المعونة الأمريكية المالية الصريحة التي تقدر بملايين الدولارات والتي تقدم الى القوى المعادية للثورة تدخلا في العلاقات بين أمتين هما نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

لقد قامت نيكاراغوا وفاء منها بالتزامها بالميثاق ، وإعمالاً للباب السادس منه بعرض نزاعها مع الولايات المتحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية .

وقد أحاطتنا نائبة وزير خارجية نيكاراغوا علماً هذا الصباح بكل العمليات السلمية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية للنزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية . وأعربت عن الرغبة الصادقة في المشاركة في السعي لإيجاد حل للمشاكل التي تواجهها شعوب أمريكا الوسطى والتي تهدد السلم العالمي . ونحن نعرف ، من جهة أخرى ، أن الولايات المتحدة متشددة ، ومصممة - كما سمعنا - على تطبيق مفهومها الخاص بالديمقراطية الغربية دون إيلاء أي اعتبار للارادة الحرة للشعب المعنسي مباشرة ، أي شعب نيكاراغوا ذاته .

ومنذ آونة قريبة ، أعلن صراحة السيد فرد إيكلم مساعد وزير الدفاع الأمريكي - ولنلاحظ وزير الدفاع - ما يلي :

"إن لم تقدم المساعدة الآن الى القوى الديمقراطية فان ادارة مقبلة قد تضطر الى استخدام القوة مباشرة" .

منذ متى عهت العناية الإلهية الى ادارة واشنطن بمهمة الدفاع عن الديمقراطية الغربية ؟ يبدو أن وزارة الدفاع هي التي تقرر في ادارة واشنطن ما هي الديمقراطية ومن هي القوى الديمقراطية ؟ هذه الحقيقة في حد ذاتها كاشفة معبرة .

إن القوى المناهضة للثورة المسماة بالكونتراس ، شأنها شأن نظرائها من اليهود النازيين في فلسطين المحتلة ، تعتمد اعتمادا مطلقا على الدعم المادي الذي تتلقاه من سلطات واشنطن . كما يتلقى الكونتراس ، علاوة على التأييد المعنوي والدبلوماسي ، طائرات حربية وعمودية ومركبات للخدمة الشاقة ليستخدموها في أنشطة العسبان المعادية للثورة في نيكاراغوا . إذا كانت واشنطن تريد بالفعل أن تساعد التنمية وتحسين مستويات العيش لشعب نيكاراغوا ، ألم يكن من الأجدر بواشنطن أن تقدم جرارات وخبرات ؟ ألم يكن يجدر بها أن ترفع الحظر الاقتصادي للمساعدة على إنعاش الاقتصاد والا تخنق ذلك البلد بالحصار الذي تفرضه عليه ؟

إن مئات الآلاف في نيكاراغوا هم ضحايا التدخل المباشر العلني والخفي من جانب الولايات المتحدة . وإن القتلى والمصابين ليناشدون هذه الجمعية العامة أن تضع حدا لمحنة النيكاراغويين وتساعدهم على العيش في سلم في بلدهم .

إن الموقف العام والامل اللذين أعرب عنهما في المداولات هنا يدعمان تماما الجهود والمساعي الحميدة لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وكما استمعنا هذا الصباح ، ترحب نيكاراغوا بالجهود الكبيرة التي تبذلها مجموعة كونتادورا في مهمتها النبيلة والهامة . فقد أخبرنا :

"إن هذه المبادرة السلمية المنقطعة النظير من جانب أمريكا اللاتينية قد حظيت بالتأييد الحماسي من جانب المجتمع الدولي" . (A/40/PV.88 ، ص ٨)

ولكن السؤال هو : هل ستتجيب واشنطن استجابة ملموسة أم تُراها ستتستمر فسي  
التأييد اللفظي الخطابي مع مواصلتها ، في الوقت نفسه ، تخريبها وتدخلها وعنادها ؟  
إن الحل السلمي يمكن تحقيقه من خلال الحوار والمفاوضات بين الاطراف المعنية  
مباشرة بدون تدخل عسكري أجنبي . ويجب على العالم أن يعترف بإرادة شعب نيكاراغوا  
وأن يحترمها . فهو شعب يريد أن يحيا ويزدهر في سلم ووثام . وشعوب أمريكا الوسطى  
تستحق ، بعد أعوام من الحرمان والاستغلال وإنكار كل الحقوق الإنسانية والاجتماعية  
والاقتصادية ، أن نوليها اهتمامنا ، وأن تتخذ هذه المنظمة وأعضاؤها تدابير فعالة  
لصالحها .

إن أبناء نيكاراغوا يرون بارقة أمل في أن يصبحوا بشرا أحرارا ، ويدركون أن  
السندنيين يستحقون ثقتهم الكاملة ، فلنتح لهم هذه الفرصة . إن المهمة التي يفطلع  
بها السندينيون ليست سهلة . وإنما ننظر بإعجاب الى شجاعتهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠